الاستقلال ظاهرة سياسية هامة في تاريخ الكويت الحديث

د. ميمونة الخليفة الصباح*

المقدمة:

هذا البحث حلقة في سلسلة الدراسات المختصة بتاريخ الكويت، وذلك في محاولة مخلصة لخدمة تاريخ وطننا الحبيب على أسس علمية اعتماداً على المصادر الأساسية، والوثائق الأصلية الموجودة في الكويت أو في خارجها، وبخاصة الوثائق البريطانية والعثمانية، التي اجتهدنا في توفيرها من دور الوثائق في بريطانيا وتركيا، إلى جانب المصادر والمراجع العربية والأجنبية، بالإضافة إلى المصادر المحلية التي تعتمد في الغالب على الرواية أو المشاهدة كسجلّ للأحداث الهامة في تاريخ الكويت الحديث، كل ذلك من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية.

ويعالج هذا البحث بعض جوانب النقص والغموض في مجالات المسيرة التاريخية للكويت، التي لم تحظ بالاهتمام الكافي من الباحثين والمؤرخين العرب والأجانب، رغم حداثة تاريخها.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصول ثلاثة تتقصى الظاهرة الاستقلالية في سياسة الكويت الخارجية، وكيفية المحافظة على هذه الظاهرة من أجل حماية وتدعيم استقلال الكويت، منذ نشأتها وحتى الآن، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: استقلال الكويت عن بني خالد:

يلقي هذا الفصل الأضواء على العلاقات السياسية بين بني خالد ونشأة الكيان السياسي للكويت، وتبلور شخصيتها السياسية المستقلة، مع الحفاظ على العلاقات الطيبة مع بني خالد.

* أستاذ مساعد في قسم التاريخ ورئيسة تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.

مل الثاني: محاولات الدولة العثمانية للحد من استقلالية الكويت:

يتناول هذا الفصل بالشرح والتفصيل، تطور العلاقات السياسية بين الجانبين الكويتي مماني، ويبين المحاولات المستمرة من الجانب العثماني لفرض سيطرته على الكويت بطرق ليب متعددة، وعدم نجاحه في ذلك.

مل الثالث: انعكاس معاهدة الحماية البريطانية على كيان الكويت السياسي:

يتعرض هذا الفصل للعلاقات السياسية بين الكويت وبريطانيا، من حيث تشابكها مع قات العثمانية، وتطورها إلى عقد اتفاقية «الحماية البريطانية على الكويت» في ٢٣ يناير عام ١٩١٠م ثم إلغائها بعد زوال الأسباب التي أدت إلى عقدها وكان ذلك في عام ١٩٦١م.

تمـــة:

وينتهي البحث بخاتمة توجز النتائج التي تم التوصل إليها، وتبين كيف استطاعت يت أن تحافظ على استقلالها على مر العصور بفضل سياستها الحكيمة، من خلال المحافظة علاقات جيدة ومتوازنة مع الجميع، مما دعم كيانها السياسي، وحافظ على استقلالها في نة.

مل وإيضاح:

كتبت هذه الدراسة وحكمت وأجيزت للنشر قبل العدوان العراقي الآثم على الكويت، ، يمثل جريمة بشعة غير مسبقوة في التاريخ على مر فتراته، جريمة اعتداء العربي المسلم على ته وجارته العربية المسلمة الآمنة الوادعة، التي صورها أمير الكويت صاحب السمو الشيخ الأحمدالصباح أحسن تصوير بقوله: «لقد كانت الكويت واحة أمن وسلام واستقرار لكل ين والشرفاء، يجدون فيها المكان الآمن والعيش الكريم والحياة الهانئة الرغيدة.. كانت بت في لجميع الظروف سندا وعونا لأشقائها العرب والمسلمين..» كما عبر عن العدوان ه: «.. لقد تعرضت الكويت فجر الخميس الحادي عشر من محرم الموافق الثاني من لس لعمل عدواني غادر من النظام العراقي الذي كنا نعتقد بأن ما قدمته الكويت له شعبا ومة كافيا لغرس شجرة الخير في ضميره واحتواء نزعة الشر في سلوكه، إلا أن الشر كان لا فيه، فخان العهد، وغدر بالأخ والجار، واستباح الحرمات ضاربا بعرض الحائط كل ق والأعراف الدولية، متنكرا لما قدمته الكويت من مساندة ومساعدة..».

ولكون هذه الدراسة قد سبقت الأحداث الأخيرة فإنها لم تكتب تحت تأثير تلك الأحداث

الإجرامية الوحشية الدامية التي أقدم عليها النظام العراقي بغزوه الغادر وعدوانه الآثم على وطني الحبيب (الكويت) بانتهاكه لأرضها واعتدائه على شرعيتها، وتقويضه لاستقلالها، وتشريده لشعبها وممارساته البربرية والهمجية ضد مواطنيها الأبرياء والمقيمين المستقرين، متجاوزا كل الشرائع والأديان السماوية، والقوانين والأعراف الوضعية الدولية والعربية، متحديا بذلك الضمير الإنساني، والإرادة الحرة العربية والدولية، غير آبه بانعكاسات عمله الشرير على حاضر ومستقبل أمته العربية من آثار سلبية جسيمة سيكون لها بالغ الضرر بمقدراتنا ومنجزاتنا، وكبير الأثر على وحدتنا وتكاتفنا في مواجهة التحديات التي تحيط بنا.

كل ذلك لم يدر بخلدي قط، ولم أتصور حدوثه حتى في كوابيس الأحلام. لذا جاءت دراستي والحمد لله خلوا من التأثيرات السلبية الناتجة عن تلك الجريمة الشنعاء التي كانت لا بد أن تنعكس بشكل كبير على دراستي لو أنها كتبت بعد الغزو. وشاء الله أن تأتي دراستي خلوا من التأثيرات العاطفية، بعيدة عن الحماسة الوطنية، ملتزمة ـ كما جاء في التحكيم ـ بالمنهجية العلمية الموضوعية، لتسهم في مجال التخصص من خلال اعتمادي على وثائق جديدة وغير منشورة من الوثائق العثمانية والبريطانية لإبراز وجهتي النظر (العثمانية والبريطانية) دون تحيز أو ميل مع التمحيص والتحليل والخروج باستنتاجات منطقية. وبهذا النهج الموضوعي، والأسلوب الهادىء، توفر لهذه الدراسة رد أعمق على خرافة الحقوق التاريخية للعراق في دولة الكويت والتي جاءت بأسلوب «الخواء الإيديولوجي» وآلياته وطبيعة «الخطاب الصدّامي» الذي يدور في إطار «المماطلة اليائسة» والذريعة البائسة[1] التي يحاول طاغية العراق أن يبرر بها فعلته الشنعاء، ولكنه لم يجد فيها حتى ما يساوي ورقة التوت ليتستر بها على جريمته، كما مارس هو ونظامه غاية الاستخفاف بالعقل والوجدان والوعي العربي والإسلامي والعالمي حين تستّر صدام براية (القومية العربية) والإيديولوجية الإسلامية متناسيا ومغمضا عينيه عما يشهده العالم من انعطافة تاريخية ارتقائية تمهد لنقلة في العالم إلى القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي يضع غزو صدام واجتياحه واحتلاله للكويت ضد التاريخ ويسير بعكس اتجاهه، لأنه تصرف وفق منطق الغزو والقمع وهو منطق تجاوزه التاريخ منذ زمن بعيد.

كما يقول الأستاذ الدكتور قاسم عبده قاسم «إن حركة التاريخ تعني تقدم الشعوب نحو مزيد من الرخاء والحرية والفعل الحضاري، ولكن ما فعله صدام حركة لا تاريخية انتكست بها حركة العرب التاريخية فأصبحوا خارج نطاق التاريخ الذي يغير وجه العالم الآن. . .»[2].

---

(١) أ. د. محمود إسماعيل. خرافة الحقوق التاريخية للعراق في دولة الكويت، المركز الإعلامي الكويتي بالقاهرة ٥/١٩٩٠ ص ٩.

(٢) أ. د. قاسم عبده قاسم: الدعاوي التاريخية والفعل التاريخية مقاله منشور في المصدر السابق، وخرافة الحقوق التاريخية ص ٧.

فكان من نتيجة ذلك أن وقف العالم بأسره في وجه الغزاة المعتدين، وتصدى الساسة ل الدين والقانون لتوضيح «لا مشروعية» الاجتياح وتفنيد مزاعم المعتدين وخرقه لأبسط ات القانون السماوي والدولي. ومن جانبنا فلن تعرج دراستنا هذه على الادعاءات التاريخية اذبة، ولن تحاول لجاجا فيما طرحه (مؤرخو البلاط العراقيون) من اعتساف للحقائق يخية، لأن الحوار معهم سيكون «حوار طرشان» لأنهم يطرحون شيئا لا يؤمنون به هم هم فقد عبر لي أحدهم وقبل الغزو بمدة قصيرة جداً (وفي منزلي) بعكس ما طرحه تماما هو لاؤه الذين وصفهم أ.د. قاسم عبده قاسم بأنهم «حارقوا البخور (الأكاديمي) قربانا لإله والغضب الساكن في جسد صدام..» فقد سخرهم سيدهم (صدام) ليزيفوا ادعاءات ق تاريخية أراد بها إزالة اللون الأحمر لدماء ضحاياه الآمنين من المدنيين العزل في الكويت ين ومقيمين، ولم يكن ما حدث ـ بكل بشاعته ـ استجابة إلى منطق التاريخ أو الجغرافية أو ون، أو العرف أو أي شيء يتصل بالعقل من قريب أو بعيد.

كما أن استخدام مبدأ الحقوق التاريخية هو أمر مرفوض في الأساس، لأن استخدامه يؤدي ن تعم الفوضى العالم، فعالمنا المعاصر له مقاييسه المختلفة عن عالم العصور الوسطى، وحتى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث كانت الدول في تلك العصور متعددة سيات، أو دولا تسمي نفسها عالمية مثل امبراطورية النمسا والمجر في أوروبا أو الامبراطورية يمانية في المشرق والمغرب العربي. وقد استحدثت مفاهيم جديدة مختلفة تماما عن تلك يم التي تعتمد على القوة وأشياء أخرى. وأهم ما يمكن إبرازه من مفاهيم جديدة استقر ا العرف الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حينما استقرت الأوضاع الجغرافية لمعظم الدول، قرر المبدأ الهام بالاعتراف بالكيانات التي استقلت حديثا ضمن الحدود التي رسمت لها حتى اء هذا الرسم من قبل الاستعمار، وذلك لأن فتح باب الدعاوي التاريخية أو العرقية أو حتى ي الوحدة القومية يمكن أن يؤدي إلى أن تعم الفوضى في العالم.

وإطلاق مبدأ الحقوق التاريخية في العقد الأخير من القرن العشرين، هو عمل خطير يمكن ترتب عليه تفجير العالم في حروب ومطالبات لا نهاية لها ولا تقوم على أساس، فيمكن مثلا طالب الهنود الحمر بأمريكا لأنهم كانوا يقطنونها قبل وفود الأمريكيين الجدد عليها، أو ب ألمانيا بالالزاس واللورين من فرنسا، إلى آخر تلك المطالبات التي ستشعل العالم بلهيب عات.

كما أن مبدأ الحقوق التاريخية سيجعل العراق نفسه عرضة لكثير من المطالبات فيمكن على ن هذه الحقوق أن تطالب إيران بالعراق لأن الشاه إسماعيل الصفوي قد استولى على بغداد ٩١٤هـ/١٥٠٨م وضمها إلى أملاكه. كما أن بغداد استسلمت بعد ذلك لحكم الشاه ن الأول الذي ضم العراق كله إلى الدولة الفارسية ثم احتلت فارس البصرة في الفترة بين

١٧٧٥ ـ ١٧٧٩م. ويمكن لتركيا أن تطالب بالعراق لأنها حكمته حكماً مباشراً على شكل ولايات غير متحدة تابعة لها، ولمدة أربعة قرون من الزمن، امتدت منذ استيلاء سليمان القانوني عليها في عام ٩٤١هـ/١٥٣٤م وحتى خسارة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م هذا لو اعتمدت التبعية في العهد العثماني كأساس للمطالبة. ووفقا لمنطق صدام يمكن أن يطالب آل صباح بمنطقة الفاو العراقية لأنها كانت تعتبر من الأملاك الخاصة للعائلة.

كذلك فإن مبدأ الحقوق التاريخية سيفقد العراق الكثير من أراضيه لحساب تركيا وسوريا فالموصل كانت جزءا من سوريا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وعقد اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦م حيث دخلت الموصل ضمن الانتداب الفرنسي باعتبارها جزءا من الشام.

إن العراق بعد احتلال بريطانيا له أثناء الحرب العالمية الأولى ثم بعد الانتداب البريطاني عليه يتبع وزارة الهند ومعنى ذلك وطبقا لمنطق صدام أيضا يمكن أن تطالب الهند بالعراق.

إن مسألة الحقوق التاريخية مسألة عفا عليها الزمن وهي تؤكد ما يحاول الصهاينة ترسيخه في أذهان العالم بأن لهم حقوقا تاريخية في فلسطين، وهذا يعني أن صدام قدم لهم بغزوه للكويت كل المبررات التي يستندون عليها في ادعاءاتهم تجاه فلسطين.

ويتضح من هذه الدراسة استقلال الكويت عن الدولة العثمانية بشكل لا يدعو للشك وأن يقبل بأي دعاوي وافتراءات كتلك التي أطلقها العراق ليبرر عدوانه ثم أنه مهما كانت نوع التبعية أو الارتباط الكويتي فإن تلك التبعية كانت لولاية البصرة العثمانية وليست العراقية ولواليها العثماني وليس العراقي. وقد انقضت تلك التبعية الاسمية بشكل كامل بهزيمة دول المحور ومعهم الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وتأكد استقلال الكويت الكامل في المادة ١٣٢ من معاهدة (سيفر) لعام ١٩١٩م ثم في معاهدة لوزان ١٢٣.

أما بالنسبة لفترات التاريخ القديم والإسلامي فقد كانت المواقع الحضارية الكويتية مستقلة تماما عن العراق.

ففي التاريخ القديم قامت حضارة عريقة في فيلكا (ايكاروس) : مستقلة عن الحضارات التي قامت في بلاد الرافدين وإنما كان ارتباطها مع حضارة (دلمون) في البحرين.

وكذلك في العصر الإسلامي فإن ارتباط المواقع الحضارية الكويت في (كاظمة) وغيرها كان يرجع إلى مملكة البحرين الممتدة كما ذكر البلدانيون أمثال (الهمداني) وغيره[1]. (من الإحساء جنوباً وحتى آسياف في كاظمة شمالاً)

وهكذا يتضح زيف الادعاءات العراقية ومدى ما تحمله من استخفاف بالعقول والأذهان

(١) الباحثة. الكويت حضارة وتاريخ، الكويت ١٤٠٩/هـ ١٩٨٩م ص ٤٧ ـ ٤٩.

ية والعالمية.

ولا بد أن أبين في نهاية هذا المدخل أن هذه الدراسة حكمت وأجيزت للنشر قبل أن رئاسة تحرير مجلة «دراسات الخليج والجزيرة العربية» وقد تأخر نشرها نتيجة العدوان قي الآثم، لذا فإنها وجدت مناسبتها الملائمة في هذا العدد.

ـد:

يتضح من الأدلة التاريخية المختلفة، أن الكويت قد حرصت منذ تأسيسها في القرن ن عشر[1]، على تأكيد استقلالها والمحافظة عليه، على الرغم من ارتباطاتها المختلفة مع لار المحلية، أو القوى المجاورة، والتي كان من أبرزها بنو خالد حكام الأحساء والمنطقة قية من الجزيرة العربية، في ذلك الوقت، ثم الدولة العثمانية في العراق، ثم بريطانيا التي ، تهيمن على منطقة الخليج العربي لفترة تزيد عن القرن، والتي امتدت من منتصف القرن ع عشر إلى منتصف القرن العشرين.

وقد تميزت تلك العلاقات بالقوة أو الضعف نتيجة للظروف المحلية، والخليجية ،ولية، إلا أن الكويت استطاعت في جميع الظروف الحفاظ على استقلالها. وقد تمكنت يت الناشئة من تأكيد استقلالها والمحافظة عليه بفضل سياستها الخارجية الحكيمة، التي ت بالسلم مع الجميع والحياد مع القوى المجاورة، فلم تدخل الكويت في مسيرتها التاريخية إلا دفاعا عن نفسها. فقد عرفت الكويت أن حيادها يضمن استقلالها في المفهوم السائد في ، فانتهجت منذ نشأتها باستثناء فترة الحماية البريطانية عليها، منهجا حياديا في علاقاتها جية متجنبة الدخول في النزاعات الدائرة بين القوى المحيطة بها، فاستطاعت بذلك

بتت الأدلة والوثائق أن نشأة الكويت في مطلع القرن الثامن عشر وبالتحديد في الفترة الواقعة بين عامي ١٧٠١م ١٧٠٢م، وأهم تلك الأدلة والوثائق ما يلي:

ـ تجديد بناء مسجد البحر عام ١٨٥٨هـ/١٧٤٥م بعد أن حصل (عبدالله بن سعيد بن بحر) على إذن ببيع دار كانت وقوفة على المسجد، ولما كان تجديد المسجد لا يكون إلا بعد مدة تؤدي إلى تقادمه وخرابه وبالتقدير فإن هذه المدة لا تقل ن أربعين عاما أو خمسين، أي أن تاريخ البناء كان مع مطلع القرن/١٨م.

ـ مسجد آل خليفة الذي نقش عليه سنة بنائه عام ١١٢٦هـ الموافق ١٧١٤م.

ـ مخطوط لؤلؤتي البحرين وقرتي العينين لأحمد بن يوسف الدرزي الذي أرخ وصول العتوب إلى البحرين في طريقهم ى الكويت بكلمة (شتتوها) التي تساوي بالتاريخ الهجري عام ١١١٢هـ/١٧٠٠م.

ـ الوثيقة العثمانية (رقم ١١١) من دفتر المهمة العثماني، صحيفة (طم ٧١٣) والمرسلة من علي باشا والي البصرة إلى الباب عالي والتي يستأذن فيها الوالي السلطان العثماني بالسماح للعتوب بالإقامة في أ ـ المواقع المجاورة للبصرة. ولما تأخر رد سلطان هاجر العتوب من البصرة إلى الكويت. وقد كُتبت الوثيقة بتاريخ ٢١ رجب ١١١٣هـ الموافق ١٧٠١م الأمر الذي كد وصول العتوب في تاريخ قريب إلى الكويت.

المحافظة على كيانها الإقليمي بصورة دائمة، كما سعت الكويت جاهدة من أجل الحفاظ على التوازن في علاقاتها مع الدول الأكبر والأقوى المجاورة لها[1].

واستطاعت الكويت، وبنفس الأسلوب، مواجهة القوى الأخرى، التي ظهرت في المنطقة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث استطاعت الدفاع عن استقلالها وإفشال مخططاتها للسيطرة عليها، أو ابتلاعها ومن تلك القوى، آل مذكور في بوشهر، وبنو كعب «شيوخ بندرريق والدروق (الفلاحية)» في منطقة شط العرب، فقد استرعى النمو السريع الذي شهدته الكويت، في تلك الفترة انتباه بعض تلك القوى لا سيما وأن الكويت اعتمدت اعتمادا كليا على سياستها الخارجية في تنمية اقتصادها، وذلك نتيجة لقلة مواردها الطبيعية الأمر الذي أدى إلى تركيز نشاطها الاقتصادي على التجارة وحركة النقل البحري والبري. ونتيجة لذلك اضطرت الكويت إلى الاحتكاك بالقوى المحيطة بها سلبا وإيجابا، فوقفت بعض القوى المجاورة، موقف المعاداة، بعد أن عجزت عن منافسة موانيها، التي أثر ازدهارها على موانى تلك القوى تأثيراً سلبياً، فاتجه بعضها إلى الانتقام من الكويت ومهاجمتها، كلما سنحت الفرصة. بينما وقف البعض الآخر موقف اللامبالاة، ولم يكن له أي تأثير على نمو الكويت السياسي والاقتصادي، بل إن الكويت قد استفادت مما أصاب تلك القوى، واستغلت نقاط ضعفها لصالحها.

ومما يؤكد نجاح سياسة حكام الكويت الخارجية في هذا المجال، تقارير الرحالين الأوروبيين الذين زاروا المنطقة وسجلوا إعجابهم بتلك السياسة، ومنهم بكنجهام[2] (Bukingham) الذي زار الكويت أثناء رحلته في المنطقة عام ١٨١٦م. ولفت انتباهه أن تكون الكويت متمتعة بالاستقلال منذ نشأتها الأولى، وأن تظل محتفظة به وسط ذلك الخضم المتصارع من التيارات والقوى المختلفة، حيث جاء في تقريره ماترجمته: «احتفظت الكويت باستقلالها دوما، حتى في الوقت الذي خضعت فيه هرمز ومسقط والبحرين والإحساء لحكم أجنبي، أما القطيف والبصرة اللتان كانتا تخضعان للبرتغاليين، فقد خضعتا في وقت لاحق للعثمانيين. أما أهل الكويت فمعروفون بأنهم أكثر أهل الخليج حبا للحرية والإقدام»[3]. وقد أكد المقيم السياسي البريطاني في الخليج، الكابتن بيلي (Pelly) في تقريره الذي سجله أثناء زيارته للكويت عام ١٨٦٣، ما أشار إليه بكنجهام، كما سجل ملاحظات هامة جدا، أضافت معلومات جيدة عن الكويت في تلك الفترة المبكرة من تاريخها، التي عزت فيها المصادر التاريخية المهتمة بتاريخ الكويت.

---

(١) الباحثة. الكويت حضارة وتاريخ ص ص ١١٩ ـ ١٢١ وزارة الإعلام، الكويت، ١٤١٠هـ /١٩٨٩م.

(٢) بكنجهام: رحالة انكليزي اختص الخليج بكتابات غزيرة ومفيدة، وأورد تفاصيل هامة عن الكويت.

(٣) Buckingham James Silk: Travelin Assyriaect London 1773.

ومن الجدير بالذكر أن ملاحظات بيلي بالغة الدقة وتؤكد درايته الجيدة بالمنطقة، فهو يشير ستقلال الكويت، من خلال عرض لأنواع الحكومات التي تتبع السلطان العثماني والحكومة ي التي تتبع شاه فارس، وذلك ضمن جداول خاصة. وقد تضمن الجدول الثالث، قائمة ارات التي أسماها بالإمارات التي تخضع خضوعا فعليا لشيوخها، دون أي خضوع من ء الحكام لشاه أو سلطان، مؤكدة أنها تابعة لزعماء عرب مستقلين، ومن بين تلك الإمارات نلة، إمارة الكويت[1].

ا ما يتصل بسياسة الكويت الخارجية، فقد أشاد بيلي بالسياسة التي انتهجتها الكويت منذ ية مبينا ما ترجمته:

«. . . وسياسة الكويت الجارية هي الحفاظ على الأمن والسلام داخل المدينة وخارجها، ع جيرانها، وهي لا تدفع زكاة للأمير فيصل (الوهابي) لكنها تحتفظ بعلاقات صداقة . »[2].

وبمهارة وحنكة، قادت السياسة الكويتية زمام العلاقات الإقليمية والخارجية، بما يحقق لاقات الطيبة أو الحميمة، دون أن تؤدي تلك العلاقات بحال من الأحوال إلى الخضوع م أجنبي. ويمكن أن نتبين ذلك بوضوح من خلال هذا البحث، حيث مارست الكويت من الاستقلال الذاتي، على الرغم من محافظتها على ولائها وارتباطاتها سواء ببني خالد، أو ة العثمانية المتمثلة بولاية بغداد، أو بولاية البصرة، وأخيراً ارتباطها بمعاهدة الحماية مع انيا في الفترة الواقعة ما بين (١٨٩٩ و١٩٦١م).

ومن الجدير بالذكر، أن الكويت، ومن خلال ارتباطها مع القوى الثلاث آنفة الذكر، مرارها في المحافظة على استقلالها الذاتي إلى جانب إقامتها علاقات متوازنة مع جميع ى، قد ضربت مثالا مميزا في السياسة الخارجية، حيث اتسمت سياستها الخارجية بالحكمة قل في التعامل مع كافة القوى في المنطقة، فعرفت كيف تقيم علاقاتها الطيبة مع تلك ى، في الوقت الذي لا تسمح فيه لأحد منها بالتعدي على حريتها أو المساس باستقلالها[3].

ولا شك أن هذه السياسة كانت الأساس المتين الذي سار عليه حكام الكويت. فسياسة ويت الحالية تقوم على العلاقات الطيبة مع الجميع، مع الحرص على الحياد والسلام، حافظة على التوازن بين جميع القوى، مما يؤكد نجاح هذه السياسة، رغم تغير المفاهيم اسيّة والتعامل معها تبعا لاختلاف الأزمان والظروف!!![4].

Lewis Pell. Recent four around the nothern pertion of the Persian Gulf, Transactions of Bombay Geog raphical Society. No.35 (1863- 1864).

Pelly: Op. Cit., Remarks 70-74.

. احمد مصطفى أبو حاكمة: تاريخ الكويت الحديث، الكويت ذات السلاسل عام ١٩٨٤م الطبعة الأولى، ص ١٩٨. لباحثة، الكويت حضارة وتاريخ، ص ١١٩ - ١٢١.

الفصل الأول
استقلال الكويت عن بني خالد

هاجر العتوب[1] من منطقة الهدّار في نجد، في أواخر القرن السابع عشر متجهين إلى منطقة الخليج العربي، حيث استقروا مؤقتاً في قطر التي كانت تتبع بني خالد[2] حكام شرقي الجزيرة العربية، في ذلك الوقت. وقد نشأ بين العتوب وبني خالد علاقات طيبة، حيث شارك العتوب أصدقاءهم بني خالد في فتح القطيف عام ١٠٨٢هـ، الموافق ١٦٧١م[3]، مما دعا الأمير براك بن عريعر إلى مكافأتهم بنخيل (بستان من النخيل) في القطيف[4].

وبناء على العلاقات الطيبة بين العتوب وبني خالد، فقد سمح بنو خالد للعتوب بالإقامة في قطر، التي كانت تتبعهم، في ظل حكامها من آل مسلم، فترة من الزمن، ثم أذنوا لهم بالإقامة في الكويت[5]، فأسسوا مدينتهم في ظل حماية بني خالد، حيث استطاع آل الصباح إنشاء مستوطنتهم الجديدة في مأمن من الأخطار المجاورة، مما كفل لها النمو السريع والتطور المستمر حتى نهاية القرن الثامن عشر.

وتشير الأحداث المختلفة، إلى أن العلاقات السياسية بين الجانبين، العتوب وبني خالد، قد شهدت مراحل مختلفة من القوة والضعف، أملتها الظروف السياسية المحلية والخليجية

---

(١) العتوب: هم مجموعة من العشائر التي ترجع في أصلها إلى قبيلة عنزة العربية التي تسكن منطقة الهدار في نجد. وقد أطلق عليها اسم العتوب نسبة إلى الفعل الثلاثي عتب أي هاجر، وذلك بعد هجرتهم من موطنهم متجهين شمالا إلى الخليج العربي.

(٢) بنو خالد: قبيلة عربية ترجع في أصلها إلى عرب الشمال العدنانيين الذين ينزلون نجد وسواحل العدان من الخليج العربي في تلك الفترة، وكان سلطانها يمتد من شبه جزيرة قطر جنوبا حتى البصرة شمالا، بمحاذاة ساحل الخليج من ناحية، ووسط الجزيرة العربية من ناحية أخرى. وقد فرضت هذه القبيلة سيطرتها منذ أوائل القرن السادس عشر، ثم نمت على شكل تنظيم سياسي حين أصبح شيوخها، بشكل رسمي، حكام شرقي جزيرة العرب منذ القرن السابع عشر، عندما انتزعوا الحكم من العثمانيين حتى قبيل نهاية القرن الثاني عشر حين استولى الوهابيون على ديارهم.

(٣) الشيخ عبدالله بن خالد الخليفة. تعليق على مقالات البحرين قديما وحديثا لسيف مرزوق الشملان، مجلة الوثيقة التاريخية البحرينية، العدد الثالث، السنة الثانية، رمضان ١٤٠٣هـ يوليو ١٩٨٣.

(٤) صورة وثيقة بوقف نخيل الإحساء، (المقدم من بني خالد للعتوب مكافأة لهم) على مسجد آل خليفة المنشورة في مجلة الوثيقة (التاريخية البحرينية) العدد الأول، السنة الأولى رمضان ١٤٠٢هـ - يوليه ١٩٨٢م.

(٥) اشتقت الكويت اسمها من كلمة «كوت»، أو «قلعة». وذلك نسبة إلى مكان كان يتخذه شيخ بني خالد كمخزن لمؤنته وذخيرته في رحلاته للصيد.
انظر: مقالة للباحثة بعنوان «نشأة الكويت ونموها السياسي» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٦، السنة الثانية عشرة. أبريل ١٩٨٦م. رجب ١٤٠٦هـ.

ليمية، في فترات تميزت بالصراع السياسي في المنطقة.

لقد سعى بنو خالد، أول الأمر، إلى ربط الكويت بمجالهم السياسي، فاتصلوا في الفترة لاستقرار العتوب بالكويت، بالشيخ صباح بن جابر، وعقدوا مع ولده عبدالله (نيابة عن اتفاقية صداقة وحسن جوار، حصل بمقتضاها آل الصباح، على اعتراف بني خالد (حكام ساء) لهم بحكم الكويت. وتنص هذه الاتفاقية، على أن «تصادق الكويت من يصادق بنو ، وأن تعادي خصومهم». كما اتفقوا على تحديد تبعية القبائل المقيمة على الحدود بين ين، وفقا لرغبة الخوالد[1].

ويتضح من بنود هذه المعاهدة، أنها قد حددت نوع العلاقة بين بني خالد والكويت ئة، كما أكدت بما لا يدعو الى الشك، استقلال الكويت ، لأن عقد الاتفاقية بحد ذاته تلك الحقيقة. كما أنه يفنّد بعض الآراء حول تبعية الكويت المباشرة لبني خالد في ذلك ن، حيث استند بعض المؤرخين إلى الرحالة نيبور (Carsten Niebuhr) الذي زار المنطقة، لم يزر الكويت، واعتمد في تسجيل ملاحظاته عن الكويت على ما سمعه عنها، فقد ذكر ر ما ترجمته: «غرين[2] محكومة من شيخ معين تابع لشيخ الإحساء، لكنه يطمح تقلال، وفي مثل هذه الحالات وحين يتقدم شيخ الإحساء بمقاتليه، يتراجع سكان غرين كاتهم إلى جزيرة فيلكا الصغيرة»[3].

إن ما ذكره نيبور، لا يمكن الاعتماد عليه، أو اعتباره صحيحا، حول تبعية الكويت رة لبني خالد، وذلك لعدة أسباب من أبرزها:

، نيبور ـ كما سبق الإيضاح ـ لم يزر الكويت، بل اعتمد في ملاحظاته على السماع، وهذا لسند» يخفّ معلوماته بالضعف وعدم الدقة، كما يفقدها المصداقية.

دم تفهم الرحالة الأوربيين بصورة عامة للبيئة العربية، وطبيعة الحكم القبلي فيها، ختلافها كلية عن نظم الحكم السائدة في بلادهم. ومن هنا فإن تحديده لنوع التبعية «أهي اشرة، أم غير مباشرة»، لم يكن بالأمر اليسير ليس على نيبور وحده، بل على كل بعيد عن لجزيرة العربية وأعرافها وتقاليدها وأنواع العلاقات التي تحكمها. . فكيف بأوروبي يتحدث

. جمال زكريا. قاسم. موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الإحساء، مستخرج من مجلة الجمعية صرية للدراسات التاريخية، المجلد ١٧، سنة ١٩٧٠م.

رين (قرين): الاسم الذي أطلقه الرحالة الأوربيون على الكويت وذلك نسبة إلى الساحل الذي تقوم عليه والذي ينحني اتجاه دائرة مكونا ما يشبه القرن.

Carsten Neibuhr Arabia and of the Countries in the East. Translated by Rebort Horan, Vol 2, Edinburg and, London, 1972, P.127.

عن بقعة لم يزرها، وأعراف لم يخبرها؟

ـ كان الرحالون يهتمون بتسجيل الأحداث، دون الاهتمام بتمحيص الخبر، أو دراسته في ظل ظروف المنطقة ومعطياتها السياسية، في وقت خلت المكتبة التاريخية من الدراسات المختلفة، سواء العربية أو الأجنبية، التي يمكن أن يعتمد عليها نيبور وغيره من الرحالين. فكانت أحكامهم في كثير من الأحوال قاصرة وغير دقيقة.

ـ هذا ولم تؤيد الأحداث، أو الأدلة المختلفة التي تنتمي إلى هذه المرحلة ما يؤكد ملاحظات نيبور، خاصة وان جميع المراجع المتصلة بتلك المرحلة، لم تسجل أية أحداث تشير إلى محاولات بني خالد لفرض نفوذهم، أو مجابهة محاولات شيوخ الكويت للاستقلال، والتي أشار نيبور إلى أنه في حالة وقوعها يتراجع سكان غرين (الكويت) إلى جزيرة فيلكا. وفي ضوء ذلك لا يمكن الاعتماد على ما ذكره الرحالة نيبور حول تبعية الكويت المباشرة لبني خالد[1]. ويؤكد ذلك أن نيبور نفسه، عاد وأكد تمسك الكويتيين باستقلالهم، على الرغم من النزاع. الذي ذكر أنه كان يدور بينهم وبين شيوخ الإحساء. كما أشار إلى أن شيخ الكويت كان يمارس استقلاله على الرغم من تبعيته لشيخ الإحساء[2].

ـ لم يبين نيبور نوع التبعية، التي ادعاها. والتي كانت تربط شيخ الكويت بحكام الإحساء، فربما يقصد التبعية الاسمية، وأن شيوخ بني خالد كانوا يحاولون تأكيدها أو تحويلها إلى تبعية فعلية في فترات قوتهم، وهذا أمر جائز في ظل المفاهيم السياسية، إلا أننا لم نجد أية إشارة في المراجع، أو المصادر العربية، المحلية، أو الأجنبية، تؤكد تلك المحاولات، بل إن جميع الأدلة تؤكد العلاقات الطيبة والمتينة بين الجانبين، بني خالد والعتوب، مع إظهار الكويت لنوع من الولاء لبني خالد الذين استظلوا بحمايتهم، وكانوا في أشد الحاجة لتلك الحماية في بداية نشأتهم[3].

ـ ولعل «أبو حاكمة» وقع في خطأ مماثل لما وقع فيه نيبور، حيث استند إلى خطأ غير مقصود. أورده فرانسيس واردن (F.Warden)، أحد موظفي حكومة الهند، حين ذكر في ملاحظاته عن القبائل العربية في الخليج أن بني صباح كانوا عند وصولهم إلى الكويت تحت رئاسة الشيخ سليمان بن أحمد، والمقصود بذلك هو الشيخ سليمان بن محمد حاكم الإحساء في ذلك الوقت، وقد خلط واردن في الأسماء، فاختلط الأمر بالتالي على «أبو حاكمة» حين

---

(١) الباحثة. الكويت تاريخ وحضارة الكويت، ص ص ١٢٦ ـ ١٢٨.

(٢) Niebuhr, op.cit, vol, 11 p.103.

(٣) الباحثة. نفس المصدر. ص ٩٠.

اعتبر أن الكويت كانت في ذلك تتبع حاكم الإحساء، وبني على هذا الافتراض عدة مفاهيم تتعلق بأحداث هامة في تاريخ الكويت[1]، فابتعد عن الحقيقة التاريخية، ومن ذلك أنه سلم بأن الكويت كانت تتبع حاكم الإحساء الشيخ سليمان بن محمد مباشرة، إلا أن ذلك لا يتفق مع وجود الشيخ صباح الأول كحاكم مستقل للكويت، وقد سبق أن ذهب إلى والي بغداد العثماني على رأس وفد رسمي من العتوب للإعراب عن ولاء الكويت للدولة العثمانية. ومما يؤكد عدم تبعية الكويت لحاكم الإحساء، هو قبول حاكم الكويت لنصائح الدولة العثمانية بأن تلتزم الكويت بالسلام، وأن لا تعتدي على أحد، وفي المقابل فإن الدولة العثمانية ستتركهم يعيشون مطمئنين في بلدهم.

وعلى الرغم من أن واردن قد أخطأ في ذكر اسم زعيم آل الصباح، فإن وصفه كان دقيقا لا لما يتعلق بأحداث المنطقة، حيث أكد هو نفسه، أن الكويت، كانت تحكم من قبل صباح، حين ذكر أنه عند وصول العتوب إلى الكويت كانت شؤون الحكم فيها بيد صباح بينما تولى آل خليفة شؤون التجارة، واختص الجلاهمة بأمور البحر.

إن تقرير وملاحظات فرانسيس واردن تتفق والعديد من المصادر المحلية والعربية تنبية في كون آل الصباح هم الذين حكموا الكويت منذ تأسيسها، وأن بني خالد قد اكتفوا دة صداقة وحسن جوار تربط بينهم وبين الكويت. كما جانب أبو حاكمة الصواب، عندما ن صباح الأول تولى الحكم بعد وفاة سليمان بن محمد أمير الإحساء عام ١٧٥١م، حيث طاعت الكويت أن تحصل على الاستقلال نتيجة لضعف بني خالد، وبسبب الخلافات ية التي وقعت بينهم، ويفترض أبو حاكمة أنه لم يكن للشيخ صباح الأول شهرة كبيرة بين في تلك الفترة، وأن والده جابر لم يرد له ذكر في الروايات المعاصرة، ولم تكن له شهرة تميزه له أهلا للحكم. إن هذا الافتراض أيضا خاطىء لسبب بسيط. هو أن القوم قد ولوه ل زعيما وشيخا عليهم، وعاهدوه على السمع والطاعة، وهذا لا يتأتى لرجل مغمور لم يكن هرة تميزه، بل إنه لم يتولى هذه «الشيخة» إلا لما كان يتمتع به من سجايا تؤهله لهذا المنصب . كما كان لوالده جابر شهرة وزعامة معروفة في قومه وبخاصة أثناء رحلتهم من موطنهم لي إلى الخليج العربي، بالتعاون مع خليفة جد آل خليفة، وعذبي جد الجلاهمة. وقد رت زعامة جابر إلى أن توفاه الله خلال الرحلة في مدينة الزبارة[2].

وتؤكد الأدلة المختلفة. إن الشيخ صباح الأول (صباح بن جابر) قد تولى أمور الكويت السنوات الأولى لوصول العتوب إلى الكويت وتأسيس مدينتهم فيها في مطلع القرن الثامن

د. أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠ ـ ١٩٦٥م) الكويت الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

الباحثة المصدر السابق ص ص ٩١ ـ ٩٢.

عشر. فقد ذكر الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة، وزير العدل البحريني. ورئيس مركز الوثائق التاريخية في البحرين. من خلال ملاحظاته عن أعمار المهاجرين الأوائل، أنه من غير المعقول أن يكون الشيخ صباح قد توفي عام ١١٩٠هـ، لأنه أحد المهاجرين الأوائل من منطقة الهدار في نجد، الذين كانت هجرتهم قبل عام ١٠٨٢هـ، حيث كان أولئك المهاجرون في تلك السنة في الإحساء. واشتركوا في معركة فتح القطيف، ومن الطبيعي، ألا تقل أعمارهم في ذلك الوقت عن عشرين أو ثلاثين سنة.

إذا افترضنا أن الشيخ صباح قد ولد عام ١٠٦٠هـ فإن الفرق بين هذه السنة وسنة ١١٩٠ يصبح ١٣٠ سنة، فمعنى ذلك أنه عاش كل هذه السنين، إلا أن المعقول أنه توفي قبل هذا التاريخ بفترة لا تقل عن ثلاثين عاما، أي أنه توفي حوالي عام ١١٦٠هـ ـ ١٧٤٦م. ولما كان الشيخ صباح قد حكم فترة طويلة من الزمن، فلا بد أنه تولى أمر الكويت في السنوات الأولى لاستقرار العتوب فيها، وأنه أول من تولى حكم الكويت[١].

ومن خلال تتبع الأحداث التاريخية الهامة التي مرت بالمطنقة ولها صلة وثيقة بالأوضاع السياسية، يتضح أن الكويت كانت تحتفظ باستقلالها بصورة مستمرة مع الالتزام بالمعاهدات التي عقدتها سواء مع بني خالد، أو مع الدولة العثمانية. كما تشير الأحداث إلى أن الكويت قد تخلصت من تلك المعاهدات مستفيدة من التغيرات السياسية التي مرت في المنطقة.

فعندما ظهرت قوة الدرعية على مسرح الأحداث السياسية في نجد عام ١٧٤٥م بعد لجوء محمد بن عبدالوهاب إليها، وتحالفه مع محمد بن سعود على نشر دعوته. وإقامة دولة الموحدين في نجد من ثم، فإن تلك الدولة الجديدة، أخذت في الامتداد بشكل واسع في أرجاء نجد، واصطدمت ببني خالد في منطقة الإحساء والخليج العربي، وتبلور الموقف السياسي عن عدم تمكن الوهابيين من الوقوف موقف المهاجم من بني خالد على مدى عشرين سنة، إلى أن ضعفت قوة بني خالد نتيجة للصراعات الأسرية، فاشتدت الهجمات الوهابية عليهم عام ١٧٦٥م، حيث تمكنوا من القضاء على نفوذ بني خالد، وإنهاء حكمهم في الإحساء وشرقي الجزيرة العربية في نهاية القرن الثامن عشر، وبالتحديد عام ١٧٩٥م[٢].

ونتيجة لانهيار حكم بني خالد، تطلع السعوديون إلى المناطق الأخرى، وبخاصة التي كانت ترتبط مع بني خالد بشكل أو بآخر، ومنها الكويت، إلا أن الأحداث تشير إلى أن سقوط بني خالد كان ذا أثر ونتائج إيجابية في انطلاقة الكويت نحو مرحلة جديدة من مراحل تأكيد

---

(١) الباحثة. دراسة بعنوان (علاقات الكويت الخارجية في القرن الثامن عشر) منشورة في مجلة المؤرخ العربي. العدد ٣٥. السنة الرابعة عشرة عام ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.

(٢) د. جمال زكريا قاسم، موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الإحساء، ص ٩٦.

لالها وتدعيمه[1]. فبسقوط بني خالد، تحلل آل الصباح من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار سبق أن عقدت بين الجانبين والتي قبلها الشيخ صباح الأول رغم ما تضمنته من بعض ، في ذلك الوقت، على أمل أن يتخلص منها مستقبلا، عندما تسنح الظروف لتحقيق الأمر، الذي حدث بالفعل عندما نجح الوهابيون في الإطاحة بحكم بني خالد، صت الكويت من شروط الاتفاق المذكور[2] وأكدت استقلالها الكامل.

الفصل الثاني
محاولات الدولة العثمانية الحد من استقلالية الكويت

استطاعت الكويت أن تحافظ على كيانها المستقل منذ نشأتها مع الإلتزام بالاستراتيجية سية التي انتهجتها، والمتمثلة بحسن الجوار والعلاقات الودية مع الجميع. ولما كانت الدولة نية، إحدى الدول الكبرى في العالم في ذلك الوقت، تفرض سيادتها ونفوذها السياسي على ء كبيرة من منطقة الخليج والجزيرة العربية[3]، كان لا بد للكويت أن تنظم علاقاتها معها ن متوازن وفي مستوى الأحداث التي تمر بالمنطقة.

ومن هذا المنطلق، أقرت الكويت للدولة العثمانية بنوع من الولاء الشكلي لكونها دولة ، ومقرا للخلافة الإسلامية، وتسيطر على العراق، وصاحبة نفوذ قوى في المنطقة، إلا أن الاعتراف الاسمي بالسيادة العثمانية كان أمرا (تكتيكيا)، أملته الظروف الإقليمية والدولية كانت تواجه الكويت الناشئة، دون أن تتخلى عن استراتيجيتها بعدم التنازل عن سيادتها تلالها.

وتؤكد الأحداث التاريخية، التي تنتمي لتلك المرحلة صلابة الاستراتيجية الكويتية في فظة على الاستقلال من خلال علاقاتها مع الدولة العثمانية، وإن اضطرتها الظروف أحيانا ن التنازلات الشكلية في هذا الشأن.

تشير الوثائق العثمانية إلى أن مدحت باشا والي بغداد العثماني في ذلك الوقت، الذي عرف حاته لفرض السيطرة العثمانية الكاملة على مناطق الخليج والجزيرة العربية، قد اعترف ك الكويت باستقلالها. فقد جاء بمذكراته (ترجمة حاله)، في معرض تدليله على استقلال

. بدر الدين عباس الخصوصي. الأهمية الاستراتيجية للكويت في العصر الحديث دراسة منشورة في مجلة كلية الآداب، امعة الكويت، العدد السادس، ديسمبر ١٩٨٤م، ص ٨ وما بعدها.

باحثة، الكويت حضارة وتاريخ، ص ص ١٢٤ ـ ١٣٣.

احثة. علاقات الكويت الخارجية في القرن الثامن عشر، مجلة المؤرخ العربي، ص ٢٦ وما بعدها.

الكـويت، الإشارة إلى المحـالاوت الفاشلة لنـامق باشـا (والي بغداد السـابق) لإلحاق الكـويت بـالبصرة، وتثبيته بـإدارتها عن طـريق تكليف أهلها بقبـول ذلك، حيث أشـار إلى أن الكـويت تتمتع بإدارة مستقلة مستثناه، ومجردة من جميع التكاليف، وإلى أن الكويتيين لم يوافقوا على تغيير حالهم خشية أن يتحملوا الضرائب، ورسوم الجمارك، وفضلوا البقـاء على وضعهم[1]. ثم ذكـر مدحت باشا في ما ترجمته «. . وبالنظر لأهمية موقع الكويت الجغرافي، فقد أقامت مملكة أشبه ما تكون بالجمهورية، حيث يحكم الكويتيون أنفسهم بأنفسهم منذ القدم. كما كـانت سفنهم تبحر للتجارة غالبا تحت الراية الخاصة بمملكتهم، على الـرغم من اضطرارهم أحيـانا إلى رفـع العلم الفلمنكي (الهولندي) تارة، والإنجليزي تارة أخرى، لتأمين سلامتهم»[2].

وتعزز الوثائق البريطانية، الظاهرة الاستقلالية للكويت الفتية في عـلاقاتهـا السياسيـة مع الدولة العثمانية، ومنها كتابـات كبار المسؤولـين بشركة الهنـد الشرقية (الـبريطانيـة) في المنطقـة، وكـذلك كتـابات مسؤولي حكـومة الهنـد (الـبريـطانيـين)، فقـد جـاء ضمن كتـابـات مـانستي (Menesty) رئيس الوكالة البريطانية في البصرة، التابعة لشركة الهند الشرقيـة، الذي لعب دورا رئيسا في التوسط بين الدولة العثمانية والكويت على أثر تأزم العلاقات بينهما، نتيجـة قبول شيـخ الكويت، عبدالله بن صباح لجوء مصطفى آغا، مسلم البصرة، حين أجبرته قوات بـاشا بغـداد على الفرار، وذلك في أعقاب محاولته الرامية إلى الاستقـلال بحكم البصرة[3]، بتأييـد من ثويني باشا، شيخ المنتفك، جاء في كتاب مانستي إلى الشيخ عبدالله في نطاق وساطته المشـار إليها، مـا ترجمته:

«. . لقـد قمت مؤخرا بـزيارة بـاشا بغـداد في معسكره، فـأشار إلى أن عـلاقـة قـديمـة، ربطت، ولا زالت تربط أهل الكويت بالبصرة، إلاّ أنه عـبر عن دهشته وغضبـه العظيمـين تجاه سلوكهم (أهل الكويت) في منح الحماية لأناس كانوا ثائرين عليه، وفروا ليتجنبوا العقاب الـذي يحتمه ذنبهم، . . . كما حذر من أنه، ما لم يسلم أولئك الثائرين، أو أن يأمر بمغادرتهم الكويت، فإنه سيعتبركم (الشيخ عبدالله) عدوا له، ويرسل إليكم حملة عسكرية مدعمة بقوات طلبهـا من بومباي يقودها بنفسه إلى القربية (الكويت. .»[4].

---

(١) مذكرات مدحت باشا (ترجمة حالة) من وثائق وزارة الخارجية الكويتية.

(٢) كتاب من مدحت باشا (والي بغداد) إلى المصدر الأعظم (رئيس مجلس الوزراء أو النظار) دفتر المهمة العثماني، بتاريخ ٨ ذي القعدة ١٢٨٦هـ/ يناير ١٨٦٩م.

(٣) كانت البصرة في أغلب الأحيان تابعة لولاية بغداد حيث يشكل العراق ولاية واحـدة إلا أن البصرة كانت تفصـل في أوقات قصيرة وتستقل عن ولاية بغداد وتشكل ولاية منفصلة وكان ذلك في الفـترات من عام ١٨٧٥م ـ ١٨٨٠م. ثم فصلت مـرة أخرى عام ١٨٨٤م وحتى نهاية الحكم العثماني في العراق في أعقاب ـ الحرب العالمية الأولى.

(٤) Factory Record Persia and Persian Gulf Vo 18, serial No. 1532. Letter dated 17 th April 1789.

وأجاب الشيخ عبدالله على رسالة مانستي، ذاكرا «. . أن الكويت ملك للباشا، وسكانها بدون لخدمته، ولكنكم تعرفون حق المعرفة، أن عاداتنا تلزمنا لحماية أي مستجير بنا، ومن ر التخلي عنه، بتسليمه إلى أعدائه. . وإني أعتمد على صداقتكم في إيضاح الأمر على نته للباشا. . »[1].

وبالفعل أقنع مانستي الباشا بالعدول عن إرسال الحملة التي كان يزمع قيادتها إلى يت، ومما ساعد على ذلك، مغادرة اللاجئين للكويت، وتوجههم إلى نجد.

يتضح من رسالة مانستي إلى شيخ الكويت، أن الكويت كانت تتمتع بكيان مستقل عن لة العثمانية، والدليل هو التجاء الثائرين على الدولة العثمانية إليها، وتمتعهم بالحماية فيها، عزز هذا الرأي اشتراك طرف ثالث، وهو مانستي في المفاوضات للتوسط بين الطرفين.

ومن الوثائق الهامة التي تؤيد الاستراتيجية الاستقلالية لشيوخ الكويت، عن الدولة مانية في تلك الفترة أيضا، ما أوضحه كمبول (Kemball)، المقيم السياسي البريطاني في يج، حيث أشار إلى أن سكان الكويت قد قاوموا بنجاح جميع المحاولات التي بذلت ضاعهم للسيادة العثمانية، أو للنفوذ السياسي العثماني، كما يذكر، أنهم حافظوا على تلالهم. بل أكد أيضا أن الكويتيين لا يعترفون إلا بالسيادة الإسمية للعثمانيين. كما بين ل، في معرض إيضاحه لحكومته، أن سكان الكويت الأصليين من نجد، وليسوا من أم ، كما تدعي الدولة العثمانية[2].

ومن الوثائق البريطانية أيضا ما جاء في كتاب اللورد كيرزون (Curzon)، نائب الملك طاني في الهند، حيث أشار إلى عدم وجود أي اتصال فعلي بين الكويت والدولة العثمانية، أو مظهر للسيادة العثمانية في الكويت، وقد جاء ذلك تأكيدا من كيرزون لما ذكره كل من مل البريطاني لوك (Lock) في بغداد، والمقيم السياسي البريطاني الكولونيل ميد (Meade) في يج[3].

امل المحلية والإقليمية التي ساعدت الكويت على الاحتفاظ باستقلالها عن لة العثمانية:

لقد أسهمت عدة عوامل في تمتع الكويت باستقلالها عن الدولة العثمانية، منها عوامل وإقليمية، وأخرى دولية، يمكن تحديدها على النحو التالي:

Ibid, Letter dated 30th April 1789.

Fraza: India under Curzon and after London 1956, PP 97-90.

F.O. 78/5113, Viceroy to Foreign office, Telegraphic 12th Feb 1898

العوامل المحلية:

ـ حرص حكام الكويت على نبذ التبعية للدولة العثمانية[1]. فعندما تتعرض الكويت لأي خطر خارجي كانوا يعتمدون على قوة الكويت الذاتية، دون الاستعانة بالدولة العثمانية، ولم يحدث أن طلبت الكويت المساعدة من الدولة العثمانية في أوقات الأزمات والأخطار التي تعرضت لها[2].

ـ عدم توافر دلائل لتبعية الكويت للدولة العثمانية كدفع الضرائب والخراج[3] فضلا عن عدم وجود حاميات أو مراكز عسكرية عثمانية. أو موظفين رسميين عثمانيين في الكويت، بل إن الشيخ مبارك رفض في وقت لاحق محاولة الدولة العثمانية لتعيين مدير عثماني لميناء الكويت[4].

ـ أجار شيوخ الكويت، الثائرين على السلطات العثمانية والفارين من الظلم العثماني[5]. الأمر الذي يشكل دليلا واضحا على استقلال الكويت عن الدولة العثمانية.

ـ وهكذا ظلت الكويت تشكل كيانا مستقلاً حريصاً على حريته وازدهاره، واستمرت النزعة الاستقلالية للكويت والمحافظة على استراتيجية الاستقلال التام مع حسن الجوار وإقامة العلاقات الودية المتوازنة مع الجميع وهذا أمر واضح منذ نشأتها، وتشكيل كيانها السياسي، سواء مع بني خالد، أو جيرانها في منطقة الخليج، بل إن حكام الكويت التزموا بهذه السياسة الحكيمة عبر المسيرة التاريخية للكويت، فأصبحت من معالم سياستها الخارجية.

العوامل الإقليمية:

ويقصد بها الأحداث التي جرت على المسرح الإقليمي لمنطقة الخليج والجزيرة العربية واستطاعت الكويت الاستفادة منها في تعزيز استقلالها، وكان من أبرزها:

ـ الأوضاع السياسية المهلهلة التي كانت سائدة في العراق أثناء الحكم العثماني، فقد شهدت البصرة منذ أواخر القرن السابع عشر، ومستهل القرن الثامن عشر اضطرابات وفتنا، استمرت حتى نهاية النصف الأول من القرن الثامن عشر، وقد صاحب تلك الاضطرابات انتشار وباء الطاعون في البصرة، مما أدى إلى هجرة معظم سكانها بسبب الطاعون والمجاعة

---

(١) F.O.78/5113 India office to Foreign office, 24 March 1897.

(٢) الباحثة. الكويت حضارة وتاريخ ص ص ٢١١ ـ ٢١٢.

(٣) F.O. 78/5113 Vicroy to Foreign office, Telegraphic12th Feb 1899.

(٤) F.O.78/5114 From Sir O'Conon to Marquis Salisbury No. 440-9th Sept 1899.

(٥) البيان الثالث لحكومة الكويت (بمناسبة مطالبة عبدالكريم قاسم بضم الكويت) الصادر بتاريخ ١٩٦١/٧/١٥.

اضطهاد وتسلط حكامها العثمانيين، حيث التجأ بعض منهم إلى الكويت. كما تعرضت أوضاع في البصرة مرة أخرى للاضطراب نتيجة الاحتلال الفارسي له ما بين (١٧٧٦ ١٧٧٩)، نتج عنه هجرة عدد كبير من أهلها إلى الكويت، لا سيما أولئك الذين كانوا من صول نجدية وعربية، فزادت تلك الهجرة أعداد السكان في الكويت بشكل ملحوظ. وكان لاضطرابات والنكبات التي أصابت البصرة، نتائج إيجابية بالنسبة للكويت من حيث هجرة ض رؤوس الأموال وازدياد عدد السكان، وبالتالي تلاشي محاولات الدولة العثمانية لربط كويت بالبصرة، أو ضمّها إليها بالقوة. كما أن احتلال الفرس للبصرة حول الأنظار إلى مية الكويت، مما دعم مركزها السياسي لدى القوى المحلية والدولية، المتمثلة بالشركات نجارية، مثل شركة الهند الشرقية (البريطانية)، وشركة الهند الشرقية الهولندية.

صراعات الإقليمية بين القوى المسيطرة في المنطقة، حيث شهدت المنطقة صراعات إقليمية عددة، من أبرزها الصراع بين الدولة العثمانية وبني خالد، على السواحل الشرقية للجزيرة عربية، ثم الدولة العثمانية وبني خالد في مواجهة الوهابيين، وكذلك المواجهة بين الدولة ثمانية والدولة الفارسية في البصرة.

تلال الفرس للبصرة في الفترة بين ١٧٧٦ ـ ١٧٧٩م وانتقال نشاط وكالة شركة الهند رقية للكويت.

نال الوكالة البريطانية (المركز التجاري) من البصرة إلى الكويت مرتين، المرة الأولى من ٣٠ يل عام ١٧٩٣م إلى أغسطس ١٧٩٥م، والثانية عام ١٨٢١، وذلك نتيجة الخلافات التي أت بين مسؤوليها والولاة العثمانيين[١]. وإن اختيار الكويت في المرتين يشير إلى دلالتين سحتين: الأولى، أن موظفي الوكالة ارتاحوا للتعامل مع الكويت أثناء انتقال نشاطهم ها، دون أن ينتقل المركز نفسه، خلال حصار الفرس للبصرة (١٧٧٥ ـ ١٧٧٦م). والثانية ي الأهم، هي عدم خضوع الكويت لأية سلطة عثمانية قد تزعج الوكالة وموظفيها[٢].

إن هذه الصراعات وغيرها في منطقة الخليج قد حدّت من قوة ونفوذ القوى المتصارعة، ت استطاع فيه حكام الكويت أن يحافظوا على التوازن في التعامل مع تلك القوى بما يحافظ صالحهم وعلى استقلال الكويت[٣].

قات الخاصة التي تربط الكويت بالدولة العثمانية:

لكون الدولة العثمانية، هي مقر الخلافة الإسلامية في ذلك الوقت فقد ارتبطت الكويت

Factory Record, Persia and Perian Gulf, Vol.18 Serial No. 1532, dated 30th April 1798.

Ibid, Vol.19 Letter No. 1652, dated 18th July 1795.

بيان الثالث لحكومة الكويت (بمناسبة مطالبة عبدالكريم قاسم بضم الكويت) الصادر بتاريخ ١٩٦١/٧/١٥م

بالدولة العثمانية بروابط الـدين الحنيف، وما تبـع ذلك من روابط روحيـة، أملت على الكـويت التزامات خاصة، في بعض الأحيان، ومنها:

ـ تكليف الدولة العثمانية شيخ الكويت بحماية شط العرب، والاستعانـة به في إحبـاط محاولات الخروج على الدولة العثـمانية في العـراق ومنطقـة شط العرب، ومكـافأة لـه أجرت لـه راتبا، ومقدارا من التمور[1].

ـ رفع الراية العثمانية، لأنه كان يصعب على سفن الكويت، أو سفن إمارات الخليج العربية أن تبحر تحت أعلامها الخاصـة نتيجة لعـدم وجود اعـتراف دولي بهذه الأعـلام، في وقت لم يكن علم الدولة يقترن بالسيادة العثمانية، أو بالدولة العثمانية، بـل كان يمثـل الرايـة الإسلاميـة في أذهان المسلمين، وهو مظهر روحي يوحي باحترام دولة الخلافة[2]، كما كان السلطان العثماني عند المسلمين بمثابة رأس العقيدة الإسلامية.

ـ إسهام الكويت في الحملات البرية والبحرية للدولة العثمانية ضد المناطق الأخرى، ومنها حملة ثويني، شيخ المنتفك[3] عام ١٧٩٧م، حين أرسله والي بغداد لمهاجمة الوهابيـين في الإحساء، وكذلك الحملة الثـانية في أواخـر ديسمبر ١٧٩٨م بقيـادة متسلم البصرة الكيخا عـلي باشـا، والتي سلكت طريقا بريا وبحريا في تقدمها نحو الإحساء، فمرت في الجهرة (الكـويتية) حيث قدم لها الشيخ الكويت عبدالله الصباح معونات بحرية.

ـ كما ساهمت الكـويت في حملة الإحساء التي أعـدها مـدحت باشـا عام ١٨٧١م، حيث أعلن الشيخ عبدالله الثاني الصباح وقوفه إلى جانب الدولة العثمانيـة، ورفعه العلم العثـماني، وذلك أثناء مرور قائد الحملة محمـد نافـذ باشـا بالكـويت في طريقـه إلى الإحساء، كـما حث الشيخ عبدالله الحكام العرب الآخرين في الخليج على أن يحـذو حذوه[4]، حيث قـاد الشيخ عبـدالله نفسه الحملة البحرية، المكونة من ثمانين سفينة كويتية، إلى جانب قوة برية بقيادة أخيه الشيخ مبارك الصباح[5]. وقد حققت هذه الحملة أهدافها السياسية.

ـ قاد الشيخ عبدالله حملة أخرى نحو قطر بالتعاون مع مدحت بـاشا، وقـد نجحت هذه الحملة

---

(١) الباحثة. دراسة بعنوان (وضعية الكويت الدولية بالنسبة للدولة العثمانية) منشورة في مجلة كليـة الآداب، جامعـة القاهـرة. العدد الثامن والأربعون، سنة ١٩٨٧.

(٢) Whigham, The Persian Problem London, 1903. pp.89-91.

(٣) قبيلة عربية نزحت للعراق من الجـزيرة العـربية واستقـرت في منطقـة الناصريـة وسوق الشيـوخ في وسط العراق واستقلت بحكمها استقلالا ذاتيا.

(٤) وثيقة رقم ٢٣ من المجموعة م ق ٢. ومن وثائق حكومة الهند الموجودة بالمكتبة المركزية للدولة.

(٥) الباحثة. رسالة ماجستير بعنوان «العلاقات الكويتية النجدية في الفترة ١٨٩٦ ـ ١٩٣٩م» غير منشور ص ١٢.

ا في تحقيق أهدافها[1]، دون أن تصطدم بالقوات القطرية، بل على العكس وجدت ترحيبا الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (حاكم قطر آنذاك)، الذي أعلن انضمامه للأتراك على رأس ٢ رجل من قواته، وعمد إلى رفع العلم العثماني على قطر.[2]

وفي ضوء ما تقدم ومن خلال الحقائق التاريخية المتوفرة، يتضح تماما أن الكويت حافظت استقلالها عن الدولة العثمانية في جميع الظروف، وأن العلاقات بين الجانبين كانت تتسم بصفة عامة، وإن تعرضت أحيانا لبعض المشكلات.

كما تشير الأدلة المختلفة إلى أن الكويت التزمت باستراتيجيتها الواضحة القائمة على تقلال وإقامة علاقات ودية متوازنة مع الجميع. فقد استطاع حكام الكويت المحافظة على تقلال وعقد المعاهدات الثنائية مع الأطراف الأخرى، ومنها الدولة العثمانية، لأن الروابط لجانبين كانت متميزة، ظلت خلالها الكويت محافظة على شخصيتها المستقلة. وفيما يلي ة المختلفة التي تؤكد ذلك:

قيام الكويت في أرض تابعة لبني خالد ومن أملاكهم ولا علاقة للدولة العثمانية بهذه الأرض.

لم يعثر على أي قيد رسمي أو براءات سلطانيّة تشير إلى تشكيلات إدارية عثمانية، أو موظفين عثمانيين رسميين في الكويت بعد تسميته قضاء كما هو معروف ومعمول به في الأقضية الأخرى بالدولة العثمانية، وذلك عدا ذكر اسم الشيخ مبارك الصباح، والقاضي عبدالله العدساني في السالنامه العثمانية[3].

لم يعثر في سجلات الدولة العثمانية ما يؤيد استيفاء أية ضريبة أو رسوم جمركية أو أي نوع من التكاليف في الفترة الممتدة من ولاية مدحت باشا عام (١٨٦٩م - ١٨٧٢م) وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وهي الفترة التي بدأت بمحاولات مدحت باشا ربط الكويت بالدولة العثمانية، وانتهت بخسارة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وزوال نفوذها من المنطقة تماما.

لم يرد ذكر إرسال أي فرد أو جماعة من قوات الدولة العثمانية العسكرية أو المدنية إلى الكويت طيلة تلك الأعوام وحتى قيام الحرب العالمية الأولى.

F.O. 195. 1944. Letter No.44, From Harber to India Office 7th Nov 1871.

عبدالعزيز نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة ١٩٦٨. ، ١٧٤.

ير سري أعدته وزارة الخارجية الكويتية عن وضع الكويت التاريخي بالنسبة للدولة العثمانية.

٥ ــ لم يعثر على أي قيد يثبت إرسال أي مبلغ من الدولة العثمانية أو من الآستانة، أو من البصرة لإدارة قضاء الكويت طيلة ذلك العهد.

٦ ــ ذكر الكويت كقضاء تابع للبصرة في السالنامة، دون تصنيف، كما تقضي بذلك الأصول، وأن ذكر القضاء مجردا من صفته، مما يؤيد أن الارتباط كان اسميا[1]، كما أن الإشارة إلى تبعية الكويت إلى البصرة هو شأن عثماني محض لا علاقة للبصرة أو العراق إطلاقا به، ذلك أن العراق كما هو معلوم تاريخيا كان مقسما إلى ولايات عثمانية متعددة تحكم حكما مباشرا من قبل الدولة العثمانية والتنظيم الإداري العثماني بهذا الشأن بالإضافة إلى كونه اسميا، فإنه تنظيم عثماني خالص لتسهيل الاتصال بالكويت عن طريق أقرب ولاية عثمانية لها وهي البصرة والتي تدار من قبل وال عثماني وليس عراقيا، تماما مثلما كانت بريطانيا تفضل بإناطة أمور دول المنطقة المرتبطة بنفوذها بحكومة الهند البريطانية.

٧ ــ اعتماد الكويت منذ نشأتها على قوتها الذاتية في رد الأخطار الخارجية دون طلب أية معونة من الدولة العثمانية بهذا الشأن وذلك حرصا من حكام الكويت على استقلال بلادهم، بل إن الدولة العثمانية هي التي كانت تطلب من الكويت مساعدتها في حملاتها البرية والبحرية في الجزيرة والخليج العربي وكانت الكويت تستجيب دوما تأكيدا لروابطها وعلاقاته الودية مع الدولة العثمانية.

٨ ــ ارتبطت الكويت ببني خالد قبل سقوطهم في نهاية القرن الثامن عشر في ذات الوقت الذي ارتبطت فيه بالولاء للدولة العثمانية والارتباط بولائين في وقت واحد يؤكد عدم التبعية لأي منهما.

٩ ــ تصدي الكويت لكافة محاولات الدولة العثمانية لإلحاقها بها ومحاولاتها اللاحقة لإثبات تبعيتها إليها.

١٠ ــ لم تتمكن الدولة العثمانية من منع الشيخ مبارك من عقد اتفاقية الحماية مع بريطانية في ٢٣ يناير ١٨٩٩.

١١ ــ تأكد بريطانيا من استقلال الكويت عن الدولة العثمانية من الناحية القانونية قبل إبرام معاهدة الحماية معها.

١٢ ــ تحريض الدولة العثمانية لابن الرشيد على مهاجمة الكويت واستغلال العداوة والخلافات التي نشأت بينهما فأمدته بالسلاح والمال، فلو كانت تابعة لها فعليا لما أقدمت على مثل هذا العمل.

---

(١) التقرير السري السابق لوزارة الخارجية الكويتية.

ـ محاولة الدولة العثمانية اقتطاع مناطق من حدود الكويت اقتصاصا من الشيخ مبارك وضمها لولاية البصرة عام ١٩٠٢ ووضع حاميات عسكرية بها يتنافى مع تبعية الكويت المدعاة للدولة العثمانية.

ـ رفض السلطات العثمانية في البصرة تسجيل أملاك اشتراها الشيخ مبارك من سعدون باشا باسمه لأنه لا يحمل عثمانية (جنسية عثمانية) ورفض الشيخ حمل العثمانية.

ـ اعتراف الدولة العثمانية في الاتفاقية الإنكليزية ـ التركية عام ١٩١٣ باستقلال الكويت وبالاتفاقيات التي عقدتها الأخيرة مع بريطانيا، كما حددت الاتفاقية حدودها الشمالية والجنوبية مع الولايات العثمانية في البصرة والإحساء فكان هذا التحديد ركنا أساسيا من أركان استقلال الكويت وسيادتها على كيانها المحدد بأرض وسكان.

ـ رفض الشيخ مبارك لمشروع مد خط حديد برلين بغداد إلى أراضيه رغم ما يحظى به هذا المشروع من تأييد عثماني[١].

ـ وقوف الكويت إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية[٢] وصدور الإعلان البريطاني لشيخ الكويت باعتبار بلاده دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية، وتأكد ذلك بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب من خلال اتفاقيات دولية أهمها اتفاقيتا سيفر عام ١٩١٩ ولوزان لعام ١٩٢٣م.

ـ طبقت الدولة العثمانية قوانينها على جميع الدول الخاضعة لها ومن هذه القوانين مجلة الأحكام العدلية، التي طبقت أحكامها على العراق وسوريا وفلسطين.. الخ ولم تطبق على الكويت أثناء الحكم العثماني.

ـ لم تستعمل الكويت منذ نشأتها العملة الرسمية العثمانية وذلك حتى وقت ارتباطها الشكلي بالدولة العثمانية.

ـ لم تخضع الكويت للقضاء العثماني وظلت محاكمها مستقلة تماما عن القضاء العثماني يفصل بها قضاة محليون وترد القضايا الكبرى إلى الشيخ الذي يحكم فيها بالعدل وكان شيوخ الكويت على التوالي يجلسون يوما في الأسبوع في ساحة عامة وسط المدينة (ساحة الصفاة) للنظر في شؤون وقضايا شعب الكويت.

لم تكن هناك اتفاقية مكتوبة أو شفهية تربط الكويت بالدولة العثمانية بأي نوع من أنواع التبعية.

حثة. الكويت في ظل الحماية البريطانية ص ص ٤٦٩ ـ ٤٧٠.

وب عبدالعزيز الرشيد. الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ ص ٧٦.

٢٢ ــ أدارت الكـويت شؤون سياستهـا الداخليـة والخارجيـة بشكل مستقـل تمامـا عن الدولـة العثمانية ودون تدخل منها وكان حكامها من آل الصباح يتولون إدارة هذه الأمور وهذا مـا يمثل سيادتهم الكاملة على بلادهم واستقلالهم عن الدولة العثمانية.

٢٣ ــ حكم الكـويت مؤسسوهـا وهم الأمراء من (آل الصبـاح) منذ تـأسيسها في مـطلع القرن الثامن عشر الميلادي وحتى الـوقت الحالي دون انقـطاع، ولم تتدخـل الدولـة العثمانيـة في اختيارهم وإنما كانت الأسرة الحاكمة نفسها تختار الحاكم من أفرادها وبموافقة أبنـاء شعبها ومباركتهم دوما وهذا دليل واضح على استقلال الكويت عن الدولة العثمانية.

ــ يتبين من الأدلة التاريخية المختلفة والوقـائع المـادية والـوثائقيـة أن الكويت كـانت مستقلة عن الدولة العثمانية وأن الارتباط الرسمي الذي حدث في عهـد مدحت بـاشا والي بغـداد العثماني (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢م) كان ارتباطا اسميا وشكليا لم يؤد إلى إيجاد أية سلطة للدولة العثمانية عـلى الكويت[١].

هذا وقد انقصمت العلاقات السياسية بين الكويت والدولة العثمانية بعـد توقيـع معاهـدة الحماية البريطانية في ٢٣ يناير ١٨٩٩م مما أكد استقلال الكويت عن الدولة العثمانية بشكل عملي في حين تأكد هذا الاستقـلال بشكل فعـلي في الاتفاقيـة الإنكليزيـة ـ التركيـة لعام ١٩١٣م التي اعترفت باستقلال الكويت الذاتي وبالاتفاقيات الموقعة بـين الكويت وبـريطانيـا وفي الاتفاقيـات التي تنص على استقلال الكويت عن الدولة العثمانية وتصف الكويت بـأنها مستقلة تحت الحمايـة البريطانية كما أن الاتفاقية الإنكليزية ـ التركية تحدد الحدود بشكل واضح بين الكويت وولايـات الدولة العثمانية في الشـمال (البصرة) والجنوب (الحسـا)[٢]. وفي هذا تـأكيد لاستقـلال الكويت وسيـادتها عـلى كيانها المحـدد. بل إنـه حتى في البنود التي اعـترض عليها الشيـخ من الاتفـاقيـة المذكورة ما يؤكد استقلال الكويت، ومن ذلك البند الـذي أصر الشيخ عـلى رفضه عـلى أساس الالتزام بالعادات والتقاليد العربية التي ترفض تسليم المستنجدين واللاجئـين، وكان ذلـك البند يتعلق بتسليم المجرمين[٣]، وهو من الأمور التي تتم بين دولتين أو كيـانين منفصلين، فلو كـانت الكويت تابعة للدولة العثمانية لما احتاج الباب العالي إلى اتفاق حول هذا الموضوع ولكان بإمكانه القبض على أي مجرم في الولايات التابعة لـه. والأمر ذاتـه ينطبق عـلى البند الـذي يتيح للبـاب العالي تعيين وكيل عنه في الكويت لرعاية شؤون رعـاياه فيهـا والذي يقـابله حق الشيخ بتعيـين

---

(١) lp & st 181, B95 India Office, Letter From. F.O. I.O March 3, 1926. p.808.

(٢) F.O. 371/789 Memorandum respecting the Inglo Turkey Arrangemest.

(كذلك انظر نص الاتفاقية الإنكليزية ـ التركية لعام ١٩١٣م في الملف رقم 115/5/65

(٣) 115/5/65 Tel P.From Secretary of State For India, ondon to Viceroy Simla Repeat Resident, dated June 1913

ء عنه في ولايات الدولة العثمانية[1]. وهذا ما يماثل ويعني تبادل التمثيل القنصلي وهو الأمر ، لا يحدث إلا بين كيانين منفصلين.

وقد انهت الحرب العالمية الأولى أي شكل من أشكال ارتباط الكويت بالدولة العثمانية د وضع الكويت الدولي بشكل قانوني بما يؤكد استقلالها في المادة ١٣٢ من اتفاقية سيفر لعام ١٩ م ثم في معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣م.

الفصل الثالث
انعكاس معاهدة الحماية على كيان الكويت السياسي

هدة البريطانية لعام ١٨٨٩م ونتائجها على الكيان السياسي للكويت حتى ها عام ١٩٦١م:

تتمثل العلاقات السياسية بين الكويت وبريطانيا في هذه المرحلة، بعقد معاهدة الحماية بطانية على الكويت، وما أحاط بها من ظروف سياسية على الساحة الداخلية، وعلى يدين الإقليمي والدولي، فبالنسبة للجانب الكويتي، اضطر الشيخ مبارك إلى عقد اتفاقية ة مع بريطانيا لمواجهة الظروف المحيطة به بعد توليه الحكم، أما بريطانيا، فقد كانت تدرك الكويت الاستراتيجية بالنسبة للحكومة البريطانية في الهند، إلى جانب أهمية موقعها على ة التنافس بين الدول الكبرى، في ذلك الوقت، ومنها الدولة العثمانية والفرنسية والألمانية. مة عامة يمكننا القول أن الكويت في ظل هذه المعاهدة استمرت محافظة على استقلالها، ، انطبق عليها وصف الدولة المستقلة تحت الحماية البريطانية، وهذا ما أكدته بريطانيا نفسها فة المناسبات، وذلك على الرغم من أن بريطانيا خلال فترة الحماية قيدت سيادة الكويت فيما ، بإدارة شؤونها الخارجية بوجوب استشارتها، إلا أن هذا القيد لم يفقد الكويت استقلالها أية حال وهو الأمر الذي سيتأكد لنا من خلال تحليل بنود الاتفاقية وتتبع الممارسات طانية في الكويت[2].

المعاهدة:

أما أبرز بنود الاتفاقية التي تنظم العلاقات السياسي بين الكويت وبريطانيا (البنود ية) فهي:

115/5/65 Tel, P.Ivo. 148 From the Residentin Persan Gulf to Forcign Secretary Simla, 27th May 19

F.O. 78/5/5113 From Viceroy Telegraphic, lst Sept. 18

ـ تعهد الشيخ مبارك بألا يتنازل، أو يبيع، أو يؤجر، أي جزء من أراضيه لدولة أجنبية، أو مواطن أجنبي، دون الموافقة المسبقة من الحكومة البريطانية.

ـ تعهد الشيخ مبارك بألا يستقبل هو، وخلفاؤه (من بعده)، أي ممثل لدولة أجنبية دون إذن السلطات البريطانية[1].

أما البنود الأخرى الملحقة فهي:

ـ تقوم بريطانيا بحماية الكويت، وتقدم معونة مالية قدرها خمسة عشر ألف روبية (ألف جنيه استرليني).

ـ وعدت بريطانيا الشيخ مبارك بأنها ستعمل على حماية أملاكه، هو وأشقاؤه في البصرة، التي قد تتعرض للتجريد من قبل السلطات العثمانية[2].

وقد حرصت بريطانيا على أن تبقى هذه الاتفاقية سرية بين الجانبين حتى لا تثير مشاكل دبلوماسية مع الدولة العثمانية، وألمانيا، وروسيا، إلا أن أمر الاتفاقية، أصبح معروفا للجميع.

تقييم المعاهدة:

من الواضح أن هذه الاتفاقية تعتبر التزاما من جانب واحد، وهو الكويت، وليس فيها أي التزام من الجانب الآخر صاحب الامتياز، ومن الجدير بالذكر أن البنود الخاصة بتعهد بريطانيا بحماية الكويت، وحماية أملاك الأسرة الحاكمة في الدولة العثمانية، وكذلك تقديم المساعدات المادية لشيخ الكويت، لم ترد في البنود المكتوبة في الاتفاقية، وإنما جاءت في اتفاق شفهي بين ميد والشيخ مبارك، وفي المكاتبات اللاحقة من ميد. أما النص الوحيد الذي ورد في الاتفاقية، بهذا الخصوص فهو بذل المساعي الحميدة من قبل الحكومة البريطانية.

وبالنسبة للجانب الكويتي في هذه الاتفاقية، فإن التزام الكويت بعدم التنازل، أو بيع، أو تأجير أي جزء من أرض الكويت لم يكن يعني تنازل الكويت عن سيادتها، إذ احتفظت الكويت بحقوق السيادة على أرضها، مع قبولها بتقييد هذه الحقوق، بوجوب موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية لتنفيذ ذلك الحق.

ويتضح من بنود الاتفاقية أنها كانت أكثر شمولا من الاتفاقية المانعة التي عقدتها بريطانيا مع مسقط عام ١٨٩٢م، وهي الاتفاقية التي كانت ترى حكومة الهند البريطانية أن تكون اتفاقية

---

(١) ترجمة بنود الاتفاقية ملحق رقم (١).

(٢) جاء هذا المتعهد من خلال كتاب من ميد «المقيم السياسي البريطاني» إلى الشيخ مبارك ألحقه بالاتفاقية ولم يأت في بنود الاتفاقية لذلك فإنه لا يأخذ طابع الإلزامية القانونية بالنسبة للحكومة.

يت مع بريطانيا مماثلة لها وتسير على نسقها[1] حيث لم تتضمن الاتفاقية الاخيرة اشتراطا م استقبال الحاكم ممثلي الدول الأجنبية إلا بإذن بريطانيا[2]، [3] ويمكن القول أن الاتفاقيات عقدتها بريطانيا مع الإمارات العربية في منطقة الخليج العربي، تعتبر علاقات غير متوازنة ة أسباب من أبرزها: أنها اتفاقيات غير متكافئة بين طرف قوي، وآخر ضعيف ثم أنها ت نتيجة لظروف داخلية لكل محمية، وضغوط خارجية من الدول الكبرى. ولما كانت تلك اقيات تنقصها الإرادة الحرة من طرف المحميات، فإن الفقه الدولي الحديث لا يعترف بها.

إلا أنه في الوقت ذاته يجب التأكيد على أن اتفاقيات الحماية (المانعة) التي عقدتها بريطانيا إمارات الخليج العربي أبقت على استقلال تلك الإمارات حيث اعتبرتها بريطانيا دولا مستقلة ، الحماية البريطانية. ومن الملاحظ أن هناك فرقا بين الدولة تحت الحماية، والتي يطلق عليها طلح الإنكليزي Protected state، والمحمية، التي يطلق عليها المصطلح الإنكليزي Protecto، وهو مصطلح يشبه وضع المستعمرة، لأنه يفقدها جزءا كبيرا من سيادتها خلية، المتمثلة في الإدارة المحلية، والتشريع الذي تمارسه في الغالب حكومة الدولة الحامية .[4](ProteCting Pov

أما الدولة المستقلة تحت الحماية فإنها تتمتع بالسيادة الكاملة على شؤونها الداخلية. ويشير سل العلاقات مع بريطانيا إلى أن الحكومة البريطانية قد حددت إلى درجة كبيرة أسلوب لها، ووسائل علاقاتها السياسية مع الكويت وإمارات الخليج العربية الأخرى، من خلال افها بسيادة حكام هذه الإمارات، حيث كانت نظرتها إلى علاقاته السياسية مع تلك ارات تختلف عن نظرتها إلى المحميات التي كانت تعتبر شبيهة بالمستعمرات (Colonial Protectectora، وكان الفارق الأساسي بين وضع إمارات الخليج، ووضع المحميات طانية الأخرى، هو الاعتراف المسبق لحكام إمارات الخليج بالسيادة على أقاليمهم التي ظلت لة عن أراضي التاج البريطاني. كما أن بريطانيا تعترف لهم بشبه استقلال محلي في شؤونهم حلية، التي كانوا يديرونها مباشرة.

I.O. Correspondence, Part I End bin No.42 Gov of India to Hamilton Tel. 18th Jan 1899.

رج الكولونيل (ميد) على تعليمات حكومته بهذا الخصوص مما دعا وزير الهند إلى الكتابة إليه ما ترجمته «.. نظرا لكونك يد) قد أمرت بعقد اتفاقية مماثلة للاتفاقية المعقودة مع سلطان مسقط فإنك لم تخول بصورة مباشرة أن تشترط على أنه بغي على الشيخ ألا يستقبل ممثلي أية دولة أجنبية بدون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية. ومع ذلك فإن حكومة لالتها (البريطانية) قررت الاحتفاظ بهذا الشرط نظرا لأنه قد تم تقديمه. ولكن أود أن أشير إلى أن تنفيذ هذا الشرط خاصة فيما يتعلق بعلاقات الشيخ مع الحكومة التركية يتطلب مراقبة وحذرا شديدين..».

F.O. 78/5/114. From the Secretary to Government of India to Col Meade, 29th April 1899.

حسين البحارنه. دول الخليج العربي الحديث، بيروت ١٩٧٣. ص ص ٤٥ - ٤٦.

ويرجع الغموض بالنسبة للوضع السياسي العام للإمارات، إلى عدم وجود نص صريح في الاتفاقيات بين بريطانيا والإمارات، يشير إلى إخضاع تلك الإمارات للنفوذ البريطاني، في وقت تطور فيه نظام الحماية نتيجة ممارسة بريطانيا تسيير شؤونها الخارجية، وبالتالي تحمل مسؤولية علاقاتها الدولية.

ومن ذلك يتضح لنا، أن نظام الحماية البريطانية على الكويت، والإمارات العربية الأخرى في الخليج العربي، لم يفرض فرضا، وإنما تطور ضمنا للمحافظة على وجودها واستقلال كياناتها التي كانت بريطانيا قد اعترفت لحكامها بالسيادة عليها[1]. فالاتفاقية مع الكويت لا تتضمن تخلي الكويت عن سيادتها، بل هي الإبقاء على السيادة مع تعليقها. وهذا يتيح للكويت الفرصة لاسترجاع سيادتها المعلقة. بعد انتهاء الأسباب التي دعت إلى ذلك، والمتمثلة بالحاجة لتلك الحماية. وهذا ما حدث فعلا بالنسبة للكويت، عندما أعلن في يونيو ١٩٦١م إنهاء الحماية البريطانية رسميا على الكويت وتكرر ذلك بالنسبة للإمارات العربية الأخرى ١٩٦١، وأواخر عام ١٩٧١[2].

وفي ضوء ذلك يتضح أن الكويت، في ظل الحماية البريطانية، كانت تمثل كيانا سياسيا مستقلا حائزاً على صفات السيادة في مفهوم العرف الدولي الذي كان سائدا آنذاك، شأنها في ذلك شأن بقية إمارات الخليج العربي. ولكن بتتبع الأحداث الهامة التي جرت على الساحتين الإقليمية والدولية، يتضح أن الكويت كانت تتمتع بوضع خاص من حيث السيادة والاستقلال وأنها كانت إمارة مستقلة في ظل الحماية البريطانية، إذ إن التزاماتها نحو بريطانيا منذ عقد معاهدة الحماية معها، في نهاية القرن التاسع عشر، وحتى حصولها على الاستقلال التام عام١٩٦١ كانت تتمثل بعلاقات ثنائية بين كيانين، يمكن اعتبارها في العرف الدولي السائد دولة مستقلة، وقد وصفت إحدى الوثائق البريطانية الوضع السياسي للكويت في تلك الفترة، بأنها لم تكن غريبة عن الدول المستقلة[3]. ويمكن حصر الأسباب التي جعلت الكويت أكثر تمتعا بالاستقلال عن غيرها من الإمارات فيما يلي:

- عدم اشتراك الكويت مع بريطانيا بالعمليات البحرية الحربية التي قامت بها في جنوب الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مما يؤكد أن الكويت لم تكن طرفا في أي من المعاهدات التي فرضت شروطا أو قيودا على إمارات الخليج العربي الأخرى.
- لم تتضمن اتفاقية الحماية لعام ١٨٩٩م التزاما صريحا من حاكم الكويت بعدم ممارسة حقه في

---

(١) الباحثة، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ص ص ٢٠٥ - ٢١٦.

(٢) الباحثة. نفس المصدر ص ص ٢١٥ - ٢١٦.

(٣) I.O.R., 15/1/53/44 No. 124 Agency Kuwait Ist Sept. 1918 to Civil Commissioner Baodad.

جراء مفاوضات، أو عقد معاهدات مع الدول الأخرى، كما هو الحال بالنسبة للإمارات لأخرى، وإن كان من الثابت أن حكام الكويت، لم يستعملوا هذا الحق دون استشارة ريطانيا، قبل إلغاء اتفاقية الحماية البريطانية في يونيو ١٩٦١م.

عهد بريطانيا في ٢ نوفمبر ١٩١٤م (أثناء الحرب العالمية الأولى)، باعتبار الكويت حكومة ستقلة، تحت الحماية البريطانية، وذلك في مقابل قيام الكويت بمهاجمة المواقع التركية في فوان وأم قصر والبصرة، واحتلالها[١].

وقد فسر البعض هذا التعهد، باعتراف الحكومة البريطانية بالكويت مستقلة تحت الحماية بطانية، بأنه لا يعني أن تصبح الكويت محمية (Protectorate)، وإنما يعني تأمينها من النتائج لبية لأعمالها الحربية التي تقوم بها لصالح بريطانيا في فترة الحرب، على الرغم من أن ذلك م الأهداف السياسية لشيخ الكويت حينذاك. كما يرى أصحاب هذا الرأي أن تلك الحماية ت مقصورة على نتائج أعمال معينة تؤديها الكويت بمعاونة بريطانيا، ولا تمس شخصية يت الدولية، وبريطانيا في مقابل ذلك ستدعم الكويت وتحميها من الأخطار الخارجية[٢].

ومع مطلع العشرينات من هذا القرن، أصبحت الأوضاع في الكويت، وإمارات الخليج ربي في حالة استقرار سياسي، بعد التغييرات العنيفة التي صاحبت الحرب العالمية الأولى نبتها، فقد استكملت بريطانيا سيطرتها على المنطقة بأسرها دون منازع، وأصبح من روري بعد انتهاء الحروب أن تتخذ بريطانيا قرارات قانونية محددة بشأن الوضع السياسي يت وإمارات الخليج العربي الأخرى.

ويمكن تتبع هذا الأمر بالنسبة للكويت على النحو التالي:

، نوفمبر عام ١٩١٤، أثناء الحرب العالمية الأولى، وعدت بريطانيا الشيخ مبارك بالاعتراف ستقلال الكويت، تحت الحماية البريطانية، وقد حتم عليها الوضع الجديد بعد الحرب أن ي بوعدها. وقد طرح المندوب السامي البريطاني في بغداد، موضوع الحماية البريطانية على ل من الكويت والبحرين للبحث أمام الحكومة البريطانية، إلا أن حكومة الهند البريطانية لم يده، وتحفظت عليه معللة ذلك بأسباب ثلاثة، هي:

ن الاعتراف باستقلال الكويت والبحرين تحت الحماية البريطانية، سيثير ريبة الشعوب عربية في إمارات الخليج المجاورة، وهذا أمر غير مرغوب فيه في ذلك الوقت.

ن ذلك الاعتراف سيثير أيضا غيرة الدول الأوربية الأخرى، ذات المطامع، والتي تتطلع إلى لحصول على نفوذ لها في المنطقة.

F.O. 371/5270 Sir p. Cox to Secretary of State 14th Dec 1920.

لباحثة. المصدر السابق. ص ٢١٠.

ـ إن تنفيذ وعد بريطانيا باستقلال الكويت تحت الحماية البريطانية، سيلقي على الحكومة البريطانية، وحكومة الهند بالذات، التزامات عسكرية ومالية جسيمة.

ـ وقد انتهى الأمر باقتناع وزير الهند البريطانية بوجهة نظر حكومته، ومن ثم سقط الاقتراح واستقرت الأمور على الالتزام بالإعلان البريطاني لكويت لعام ١٩١٤م، الذي سبق واعترف باستقلال الكويت تحت الحماية البريطانية(١).

ـ أما فيما يتصل بموضوع «الكيان السياسي العام للكويت»، والذي أثير بشكل محدود عند إعداد قرار «المجلس» The Kuwait Order in Council (وهو مجلس بريطاني يتكون من مندوبي الوزارات المعنية لتقرير اختصاصات بريطانيا بعد انتهاء السلطة العثمانية في المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى)، فقد أعربت وزارة الخارجية البريطانية في يوليو عام ١٩٢١م عن وجهة نظر مفادها، أنه من الناحية القانونية. فإن هذه الأراضي تبدو خاضعة للمادة ١٣٢ من معاهدة «سيفر» لعام ١٩١٩م، والتي تخلت تركيا بموجبها للقوات الرئيسة المتحالفة عن كافة الحقوق، والسلطات التي تملكها في الأراضي الواقعة خارج أوربا، وهي الأراضي التي لم يرد بشأنها نص في معاهدة «سيفر»، لذا أصبح تطبيق هذه المادة على الكويت، أمرا واقعا من الناحية العملية، شريطة التوصل إلى نوع من الاتفاق مع شيخ الكويت.

ـ وبعد إلحاح متكرر من المندوب السامي البريطاني في العراق، بوجوب الإسراع بإصدار أمر، أو قرار(٢) من «المجلس» بالنسبة للكيان السياسي العام للكويت، فقد أحيل الموضوع إلى «وزارة المستعمرات»، التي أصبحت مسؤولة عن سياسة الساحل العربي من الخليج، بموجب توصية لجنة ماسترتون سميث (Masterton Smith).

ـ وفي عام ١٩١٨م، استبعد اقتراح «وزارة المستعمرات» حول اقتراح ضم الكويت إلى الإدارة البريطانية في العراق(٣)، حيث أشارت وزارة الخارجية البريطانية أن ذلك لا يتمشى مع الناحية القانونية ـ على أساس الافتراض بعدم وجود أية نوايا لدى الحكومة البريطانية ـ لإدخال الكويت ضمن حدود بلاد الرافدين.

وبما أن وضع الإقليم ينطبق عليه أحكام المادة ١٣٢ من معاهدة «سيفر» فيبدو أنه غير

---

(١) India Office B.395 Kuwait 1908 oct. 1928.
P.4224/24

(٢) The Kuwait Order in Council. وهو القرار الخاص بوضع الكويت واختصاصات الحكومة البريطانية بالنسبة للكويت والذي اتخذ المجلس (Concil) المختص بهذه الشؤون والمؤلف من مسؤولين من مختلف الجهات المختصة في الحكومة البريطانية وهو يمثل إحدى اللجان التي تشكلت في أعقاب الحرب العالمية الأولى بعد أن اكتملت للحكومة البريطانية السيطرة على منطقة الخليج والمناطق المجاورة.

(٣) L/P & S/ 18/ B 391. Confidential C188, British Politieal relations with Kuwait. F.O.March 1927.

ح أن تطعن أية دولة خارجية في صدور قرار «المجلس» بشأن الكويت وذلك على غرار قرار لس الصادر عام ١٩١٣م، بخصوص البحرين، وذلك بعد الاتفاق مع شيخ الكويت، إلا الإصدار الفعلي لقرار المجلس المدعم للاتفاق، الذي سيتم التوصل إليه مع شيخ الكويت، ، أن يؤجل، حتى تبدأ معاهدة الصلح مع تركيا في السريان[١].

عند توقيع معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م، اتخذت الخطوات العملية اللازمة لتقديم أمر المجلس» الذي نص على أن أراضي الكويت تعتبر ضمن اختصاص بريطانيا، وعليه عتبرت بريطانيا ذلك الإقليم (الكويت) دولة عربية مستقلة تحت الحماية البريطانية، وليست مية بريطانية[٢].

وظلت الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالكويت ترتكز على رأي لجنة الدفاع براطوري[٣] القائل بوجوب الحفاظ على الكويت مستقلة تماما عن العراق ونجد[٤].

وقد طبقت على الكويت عبارة «إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية» في كافة الاتصالات مية التي أجرتها الحكومة البريطانية بشأن الكويت مع الحكومات الأخرى، مثل الاتصالات أجرتها الحكومة البريطانية مع كل من الحكومة العراقية، والحكومة السعودية، لتسوية كل المعلقة بين كل من الحكومتين والكويت.

ؤون الداخلية للكويت والنفوذ البريطاني من ١٨٩٩م - ١٩٦١م:

تشير الأدلة المختلفة إلى أن بريطانيا كانت تعترف بحق الكويت في تولي شؤونها خلية، دون أي تدخل. واستمر هذا الأمر طوال الفترة التي كانت الكويت فيها تحت الحماية طانية، شأنها في ذلك شأن إمارات الخليج الأخرى.

لخطوة الأولى:

فقد حكم آل صباح الكويت حكما مباشرا وفق عادات وتقاليد متفق عليها بحيث حت هذه العادات والتقاليد التي تدار بها شؤون البلاد الداخلية عرفا يسير عليه الحكام على لي في توارث حكم الإمارة، ويتقبله الشعب بشكل طبيعي. كما اعتادت بريطانيا أن تعترف

Letter From F.O. to I.O.March 3, 1926 p. 808-61 L/p & s/18B395 Indian Office.

The Kuwait order in Council, Letter From C.o. to I.O. Jan 20.p. 201-25 and p. 1101-20 India Office l/18 B395.

لجنة الدفاع الإمبراطوري هي لجنة أخرى مشابهة للجنة السابقة مهمتها حماية المناطق التابعة للإمبراطورية البريطانية الدفاع عنها.

F.O.371/18292-Record of meeting held at the Foreign Office on Aug. 12. 1931 to Consider Certain Questions Connected with Kuwait Subject Future Status of Kuwait.

F.O. 371/16853 Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Bagdad 26th Oct 1933 No. 739 of 23.11.1933.

بالحاكم (الأمير) الجديد الذي يقع عليه اختيار العائلة الحاكمة، وذلك في احتفال رسمي يقام لهذا الغرض، برعاية المقيم السياسي البريطاني في الخليج، الذي كان حريصا على أن يطلب من الحاكم الجديد إعلان التزامه بالمعاهدات والاتفاقيات التي عقدها سلفه مع الحكومة البريطانية.

إن استقلالية الكويت في تسيير شؤونها الداخلية لم يمنع وصول بعض الملاحظات البريطانية إلى حكام الكويت في أمور كثيرة، إلا أن تلك الملاحظات أو الإشارات لم تكن تحمل طابعا رسميا، إذ كانت تقدم عادة على شكل نصائح من المعتمد السياسي البريطاني في الكويت، أثناء الاجتماعات أو اللقاءات الودية، غير الرسمية، وبخاصة فيما يتصل بتنظيم الإدارة الداخلية، وضبط الميزانية. ومن الجدير بالذكر أنه كان للمعتمد السياسي البريطاني في الكويت سلطة قضائية على البريطانيين وغيرهم من الأجانب في الكويت، وما عدا ذلك، فلم يكن لبريطانيا أي مظهر من مظاهر التدخل أو النفوذ في شؤون الكويت الداخلية[1]، لا سيما في فترة العشرينات من هذا القرن، ولعل ذلك عائد إلى ما طرأ على العلاقات الكويتية البريطانية من جفوة خلال حكم الشيخ أحمد الجابر (١٩٢١ ـ ١٩٥٠م)، حينما تأكد الشيخ أحمد الجابر أن بريطانيا لم تبذل الجهد الكافي لتسوية مشاكله مع العراق.

ومن أجل إزالة تلك الجفوة بين الحكومة البريطانية والشيخ أحمد الجابر، نصح المسؤولون البريطانيون في المنطقة، ومنهم المعتمد السياسي البريطاني في الكويت، حكومتهم بإعطاء الشيخ أحمد الجابر كامل السلطة فيما يتعلق بالإدارة المحلية لكي تتوفر لديه الثقة بالحكومة البريطانية، ويعدل موقفه منها[2]. وبهذا حققت الكويت كامل سيادتها على تسيير شؤونها الداخلية.

أما **الخطوة الثانية**، فكانت تتمثل بالتطورات السريعة التي شهدتها الكويت والمنطقة بأسرها، مما دفع بريطانيا إلى منح الكويت وإمارات الخليج العربي الحرية الكاملة في إدارة شؤونها الداخلية بصورة كاملة، وتجنب التدخل في تلك الشؤون، وذلك تفاديا للتصادم مع تنامي الوعي العام الذي اجتاح المنطقة بصورة واضحة وسريعة نتيجة لانتشار التعليم بالإضافة إلى سفر الكثير من أبناء الكويت والخليج العربي إلى الخارج، وعودتهم بانطباعات وأفكار جديدة. هذا إلى جانب أثر تيارات القومية التي اجتاحت الخليج، حيث كان للصحافة والإذاعات العربية دور هام في هذا الشأن. فلم تعد بريطانيا قادرة على صد ذلك، وكان الأفضل لها أن تسلم إدارة الشؤون الداخلية للكويت وإمارات الخليج إلى حكامها الوطنيين. وهكذا تمتع حكام الكويت بحرية كاملة في تصريف شؤون الإمارة. لا سيما الداخلية منها. ومن ناحية أخرى، فقد حرصت بريطانيا على عدم إثارة المشاعر الوطنية للشعب الكويتي، فكان

---

(١) الباحثة. المصدر السابق، ص ص ١٠٧ ـ ١٠٩.

(٢) I.O.R/15/1653149 Conf. Administration Report of Kuwait Agency for Year 1932.

ها السياسي يتسم بالدبلوماسية الرقيقة، على الأقل في مظهره، فلم تنزل جنودا، أو قوات انية على أرض الكويت، كي تتجنب إثارة مشاعرهم. أما المظهر الوحيد لوجود الحماية، ، يتمثل بمبنى الوكالة أو الاعتماد[1]. ومن الجدير بالذكر، أنه لم يجر أي احتكاك مباشر بين طات البريطانية وبين الأهالي في الكويت.

والخطوة الثالثة، تتمثل في بحث مسئولية الإدارة المحلية في الكويت بين الوزارات المعنية لحكومة البريطانية، ووزارة المستعمرات البريطانية، وبعد موافقة الأخيرة، ترك أمر إعداد دار القرار التنفيذي للمجلس الخاص بشؤون الكويت إلى مكتب الهند البريطاني بالتعاون وزارة الخارجية البريطانية. وقد صدر الأمر في ذلك بعد الحصول على موافقة ملك بريطانيا ١٠ مارس عام ١٩٢٥، وأصبح ساري المفعول في اكتوبر من نفس العام. إلا أن موافقة الكويت على تفويض الاختصاص بالسلطة القضائية على الأجانب إلى المعتمد السياسي طاني في الكويت، قد تأخرت حتى نوفمبر ١٩٢٥م[2]. ولعل ذلك التأخير ناتج عن عدم ة الشيخ في التنازل للمعتمد السياسي البريطاني عن السلطة القضائية على الأجانب في يت لاقتناعه بأن في ذلك انتقاصا من سلطته على الرعايا المقيمين في الكويت، سواء كانوا ب أو كويتيين، وأن ذلك يعتبر تدخلا بريطانيا في شؤون إدارته المحلية.

وقد تناول القرار المشار إليه وضع الكويت الدولي، وسياستها الخارجية، كما تناول صاص بريطانيا ضمن الإمارة، وذلك بعد مفاوضات في هذا الشأن بين المندوب السامي طاني في العراق وشيخ الكويت، وذلك بهدف التعرف على قدر الإشراف البريطاني، الذي للشيخ أن يقبل به. كما تناول القرار أيضا شؤون الإدارة المحلية في الإمارة ومهام المعتمد اسي البريطاني فيها، بالتفصيل.

م المعتمد السياسي البريطاني في الكويت:

كان المعتمد السياسي البريطاني هو حلقة الوصل بين الحكومة البريطانية وحكومة الإمارة. ، يتبع المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، نيابة عن الحكومة البريطانية، وفقا لتوجيه ة ماسترتون سميث عام ١٩٢١م، التي نظمت القنوات التي يجب أن تمر بها التعليمات طانية بشأن الأمور المؤثرة بالإمارة، (وهي معالجة في الفقرة السادسة من المذكرة الخاصة ابة السياسية في الخليج).

فالمعتمد لم يحمل تفويض ملك بريطانية كقنصل، أو يقوم بالمهام القنصلية. وتقع حدود صاصاته ضمن أراضي الكويت، ومياهها الإقليمية، وتنحصر اختصاصاته في العمل على

ن رواية الأستاذ (المرحوم) أحمد البشر الرومي (عضو لجنة تاريخ الكويت).

The Kuwait order in council, letter from C.O.to India Office Jan. 20. 1925. pp. 201-25.

إقامة علاقات ودية مع الكويت وتدعيم هذه العلاقات بقدر الإمكان وحماية التجارة البريطانية والمشتغلين بالاتجار عبر الطرق الممتدة إلى الجزيرة العربية وإلى الهند.

وقد حصرت الحكومة البريطانية مهمة المعتمد السياسي فيما يتعلق بالإدارة المحلية والسياسة الداخلية للإمارة، في مجال ضيق جدا، وهو الاختصار على تقديم النصيحة بشكل ودي ودبلوماسي، بحيث يساعد الحاكم على حل ما يواجهه من مشاكل دون ضغط.

وبموجب قرار المجلس بشأن الكويت، يتولى المعتمد السياسي البريطاني الإشراف على الرعايا البريطانيين والأشخاص الخاضعين للحماية البريطانية والأشخاص المحميين التابعين لحكومة أجنبية غير مسلمة، أو رعايا الحكومات الإسلامية الأخرى، المسجلين في مكتب المعتمد السياسي البريطاني.

وينبغي أن يراقب المقيم السياسي البريطاني في الخليج أعمال المعتمد السياسي البريطاني الذي هو القاضي المكاني، وقاضي الدورات[1]، ويمارس تلك الاختصاصات القضائية على الرعايا البريطانيين، والأشخاص المحميين من أبناء الدول الأجنبية التي توافق دولهم على ممارسة مثل تلك الاختصاصات عليهم. وعلى أي حال لم تقع حوادث ذات أهمية تذكر فيما يتعلق بالتطبيق.

وإن تقديم المعتمد السياسي النصيحة في شؤون الإدارة المحلية، قد يعتبر تدخلا في تلك الشؤون، إلا أن ذلك الأمر يعتمد على شخصية المعتمد السياسي نفسه وعلاقته بالأمير بصورة خاصة.

لقد تعاقب على هذا المنصب ما يزيد على ستة عشر معتمداً سياسياً، إلا أنه يمكن حصر تدخل المعتمد السياسي البريطاني في مجال الإدارة بأنه كان في نطاق محدود وضيق جدا، ولم يتدخل بالشؤون السياسية[2] الداخلية وذلك إذا استثنينا دى جوري (G.DeGarry) ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩م، الذي كانت له علاقة سيئة بالشيخ أحمد الجابر، وكان ينتهز الفرص للانتقاص من سلطة الشيخ وهيبته في البلاد، ويحاول إثارة الفتن ضده، كما كان يسعى إلى توسيع النفوذ البريطاني في الكويت في المجالات الخارجية والشؤون الداخلية. وذلك على النقيض من المعتمد السياسي الذي سبقه[3]، وهو الكولونيل ديكسون (H.R.D.Dikson) ١٩٢٩ ـ ١٩٣٦م، الذي أقام علاقات خاصة ودية مع الشيخ والأهالي، من بدو وحضر، وسعى لإزالة الجفوة التي نشأت بين الشيخ أحمد الجابر وبريطانيا، فنصح حكومته بأن تمنح الشيخ كامل السلطة فيما يتعلق بشؤون الإدارة المحلية[4].

---

(١) الدورات: ويقصد بها الدورات القضائية التي تعقد للنظر في القضايا التابعة لاختصاص المعتمد السياسي البريطاني (القضائية) والتي تحدد بمدة معينة تنتهي عندها دورة لتبدأ دورة أخرى وهكذا.

(٢) الباحثة، المصدر السابق ص ص ١١٠ ـ ١١٤.

(٣) خالد العدساني: نصف عام من الحكم النيابي في الكويت (بيروت ١٩٤٧) ص ١٥.

(٤) I.O.R/15/10/53/49 Conf. Administration Report of Kuwait. pol. Agency by the Year 1932.

ياسة الخارجية للكويت والنفوذ البريطاني من ١٨٩٩م - ١٩٦١م:

يتبين من تسلسل الأحداث، أن بريطانيا قد تولت إدارة شؤون الكويت الخارجية، وذلك الرغم من أن اتفاقية الحماية البريطانية على الكويت لعام ١٨٩٩م، لم تتضمن التزاماً صريحاً جانب حاكم الكويت بعدم ممارسة حقه في اجراء مفاوضات مع الأطراف الخارجية، أو عقد اهدات مع الدول الأجنبية، إلا أنه من الثابت أن الكويت لم تستعمل هذا الحق، دون شارة بريطانيا.

لقد مارست بريطانيا سلطة إدارة سياسة الكويت الخارجية في ظل الظروف الإقليمية ولية المحيطة بالكويت، ولم تسمح بريطانيا خلالها لشيخ الكويت بالخروج عن توجيهاتها، ء بوسائل الإقناع، أو الضغط. وفي الوقت الذي حرصت بريطانيا فيه على أن يتخذ إشرافها علاقات الكويت الخارجية طرقا ودية من خلال الإرشادات والنصائح، دون استخدام امر الواجبة التطبيق، ظلت تستخدم نفوذها بالضغط والتهديد لتنفيذ مخططاتها، كلما رأت لأمر يستوجب ذلك[١].

وعلى الرغم من أن معاهدة الحماية البريطانية على الكويت عام ١٨٩٩م لم تنص على عدم ية شيخ الكويت في إقامة علاقات بين الكويت والدول الأخرى، فإنها اشترطت وجوب شارة بريطانيا قبل أن تستقبل الكويت وكلاء لأية دولة أجنبية[٢]، علما بأن سير الأحداث ير إلى أن شيخ الكويت لم يتنازل عن حقوقه في التصرف بأرض الكويت، أو استقبال وثين الأجانب.

ويرى بعض المؤرخين أن الكويت قد احتفظت بحقوقها في ممارسة السيادة في الشؤون رجية ولم تتنازل عنها، وأن معاهدة ١٨٩٩م قد أوردت قيدا أملته الظروف التي أحاطت د الاتفاقية. إن المعاهدة لم تحرم الكويت حق استقبال المبعوثين الدبلوماسيين أو حقها في . الاتفاقيات والمعاهدات، وتنظيم العلاقات الخارجية، السياسية والاقتصادية، والتجارية، قافية، على الرغم من أن الكويت لم تمارس هذا الحق في إرسال الممثلين الدبلوماسيين، إلا حالة واحدة، وهي وجود ممثل لشيخ الكويت في لندن (كان هذا الممثل بريطانيا). أما اقتصار الحق على تلك الحالة الوحيدة، فهو يرجع لقلة إمكانات الكويت في تلك الفترة، إلى جانب

ومن الأمثلة على ممارسة بريطانيا لسياسة الضغط والتهديد مع الكويت في بعض الأحيان، ما وجهته من تهديد للشيخ سالم المبارك الصباح، حين رفض الحصار التجاري البريطاني على الكويت عام ١٩١٨ وأصر على رفضه، مما دعا بريطانيا الى استعمال الحزم والشدة معه إلى درجة أنها هددته بنقل إقامته إلى البصرة، أو إلى أي مكان آخر أثناء الحرب، وفعلا وصلت الكويت قوات بريطانية لأول مرة في تاريخها في فبراير ١٩١٨م إلا أن وجودها كان مؤقتا لحين توقيع معاهدة الهدنة مع تركيا.

الباحثة. الكويت في ظل الحماية البريطانية، ص ص ٢١٦ - ٢١٧.

قلة عدد سكانها الذي لم يتجاوز عشرات الألوف.

كما يرى أصحاب هذا الرأي أن اتفاقية الحماية البريطانية على الكويت، إنما هي ترخيص من حاكم الكويت لبريطانيا، وقد عقدت لمواجهة الظروف التي كانت تحيط بالكويت على المستويين الإقليمي والدولي، وإن شيخ الكويت يملك حق إلغاء هذا الترخيص، كما يملك حق منحه[1].

بتتبّع سير الأحداث التي مرت في الكويت وإمارات الخليج العربي في ظل معاهدات الحماية البريطانية، يتضح أن تلك المعاهدات، قيدت حقوق السيادة الخارجية لإمارة الكويت، والإمارات العربية الأخرى في الخليج العربي، الأمر الذي ترتب عليه إخضاع سياسة الكويت الخارجية والإمارات العربية الأخرى للإشراف البريطاني، مما أدى إلى الانتقاص من سيادتها من الناحية القانونية، على الرغم من أن تقارير المسؤولين البريطانيين كانت تؤكد في كل مناسبة بأن الكويت، وسائر إمارات الخليج تعتبر دولا مستقلة، تتولى بريطانيا شؤونها الخارجية، وتدافع عن استقلالها عند الحاجة إلى ذلك.

ويستنتج من ذلك أن تقييد بريطانيا لسيادة إمارات الخليج العربي الخارجية، إنما هو أمر مؤقت فرضته ظروف كانت قائمة في حينها، وأن حكام تلك الإمارات يملكون إلغاء تلك القيود ورفضها، مثلما وافقوا على قبولها لمواجهة أحداث معينة.

وعليه فإن القيد لا يعتبر إلغاء حق تلك الإمارات في إدارة شؤونها الخارجية أو القضاء عليه، كما أن قبول القيد من قبل الحكام على حقوق سيادتهم الخارجية، لا يعتبر تنازلا عن تلك الحقوق لبريطانيا، فهم يستطيعون استعادة حقوقهم بالسيادة الكاملة بمجرد انتهاء السبب الذي اضطرهم لقبول تلك القيود. وهذا ما حدث فعلا عندما طلبت الكويت إنهاء معاهدة الحماية عام ١٩٦١. والحصول على استقلالها التام في شؤونها الخارجية، وتبعها في ذلك إمارات الخليج العربي الأخرى عام ١٩٧١م، حيث يخضع ذلك للنظرية السببية في القانون الدولي، التي تعني وجود أسباب لدى طرفين لعقد معاهدة بينهما وفقا لشروط وبنود معينة، ثم عندما تنتهي تلك الأسباب، تنتهي المعاهدة باتفاق الطرفين المتعاهدين.

والثابت أن الكويت اعتمادا على وضعها الأكثر تميزا نتيجة الأسباب التي ذكرناها سابقا والأكثر استقلالا من إمارات الخليج العربي الأخرى، ونتيجة تمسك حكامها بحريتهم واستقلالهم فإنهم لم يمتنعوا عن الاتصال بالأطراف الخارجية خلال فترة الحماية البريطانية ومن

---

(١) د. سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي، معهد الدراسات العربية والعالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٦٠م، ص ص ٢٠٦ - ٢١٠.

اتصال المسؤولين الروس بالشيخ مبارك مثلا، كذلك اتصل ممثلي شركات البترول بالشيخ الجابر في وقت لاحق، أمثال ممثل الشركة الشرقية والعامة فرنك هولمز (Major Holmes) نقطع اتصال الشيوخ المباشر بجيرانهم في كل من العراق ونجد، وتعزز الاتصال بالأخيرة حكم آل سعود لها بعد أن استعادوا حكمهم هناك بمساندة الكويت، ولم تتدخل بريطانيا ل رسمي بين البلدين الشقيقين إلا في بعض الأحوال مثل الأمور المتعلقة بالحدود.

ويمكن أن يقال الشيء ذاته بالنسبة لمشاكل الكويت مع العراق مثل أملاك النخيل التابعة رة الحاكمة في البصرة ومشكلة التهرب التي طال أمدها بين البلدين (الكويت والعراق)، . أظهرت بريطانيا خلال الثلاثينات من هذا القرن اتجاها واضحا للمحافظة على الكويت يتها من جيرانها نتيجة لما أحسته من تطور العلاقات بين الكويت وجيرانها، واحتمالات وجود ط بكميات كبيرة فيها، حيث لم تكن بريطانيا مستعدة للتضحية بالكويت وإمكانياتها لصالح اق أو السعودية، لما سيترتب على هذه التضحية من آثار سيئة على المصالح البريطانية في يت والخليج العربي بصورة عامة، وبهذا الصدد حذر المقيم السياسي البريطاني في الخليج احتمال أن يحل ابن سعود محل الوجود البريطاني في الكويت. ولا شك أن الحكومة البريطانية ن لا تقبل حتى مجرد التفكير في هذا الاحتمال[1]. الأمر الذي أثار اهتمام بريطانيا وتخوفها من الات الشيخ أحمد الجابر المباشرة مع الملك عبدالعزيز آل سعود إلا أن الشيخ أحمد الجابر من جانبه على حقه في التراسل مع ابن سعود وغيره من الحكام حرصا منه على استقلاله ادته[2].

وقد دارت مراسلات طويلة بين المسؤولين البريطانيين حول مدى أحقية الشيخ في سل المباشر مع الحكام الآخرين في المنطقة أظهر خلالها (فاول Fowle) المقيم السياسي طاني في الخليج في البرقية رقم ٣٨ بتاريخ ٢١ يناير عام ١٩٣٦ بأنه لا يوجد في الاتفاقيات طانية مع الكويت ما يمنع اتصاله بالحكام الأجانب، وأيد وجهة نظر فاول وأكدوا أنه كان با من الناحية الفنية حيث أن الاتفاقيات البريطانية مع الشيخ لا تفرض عليه مثل هذه يدات[3].

وجاء في محضر الجلسة المنعقد في وزارة الخارجية في الخامس من أكتوبر عام ١٩٣٣م ما ه «. . . . أن أساس المعاهدة الحالية للحكومة البريطانية مع الشيخ لا يرتكز كما هو الحال بة للبحرين والساحل المتصالح على سلسلة طويلة من المعاهدات أو كما هو الحال في قطر معاهدة شاملة بل أنها ترتكز فقط على مراسلات قصيرة نسبيا، تبودلت بين شيوخ الكويت

F.O. 371/13070 Copy of Telegram from Viceroy. Foreign & Political dept. to Secretary of state for India daled 24th July 1928.

I.O.R/15/114411 conf. No.C 125 DicKsom to Political Res. 6th April 1934.

باحثة. الكويت في ظل الحماية البريطانية ص ص ٢١٦ ـ ٢٥٥.

والحكومة البريطانية منذ عام ١٨٩٩م. ولم تتطرق أي من تلك الاتفاقيات والرسائل إلى موضوع اتصال الشيخ المباشر بالحكام الأجانب. ولقد نوقش هذا الموضوع مناقشة وافية وكاملة (في ذات الجلسة) وسجلت نتيجة وجهة نظر بريطانيا مفادها أنه يتعين إخبار الشيخ بأن مراسلاته الشخصية مع ابن سعود بشأن المسائل الرسمية يجب أن تتوقف. فنقلت هذه النتيجة إلى الكولونيل فاول الذي فاتح بدوره الوكيل السياسي البريطاني بشأنها. وكانت ردود فعل الشيخ حول التحذير البريطاني بشأن اتصالاته بالأطراف الخارجية مختلفة، ففي الوقت الذي وافق الشيخ فيه على أن يتم اتصاله بالحكومة العراقية عن طريق السفير البريطاني في بغداد، وأن يفعل الشيء ذاته حينما يكون الموضوع متعلقا بدولة أخرى، إلا أنه بين أن الأمر مع ابن سعود مختلف، فهو يقدر الاتصال المباشر تقديرا كبيرا بحيث لا يستطيع استبعاده بسهولة، وبناء على ذلك اقترح فاول على حكومته أنه من الأفضل ترك الأمور كما هي عليه. وتأكد هذا الرأي في الاجتماع الذي عقد في وزارة الخارجية البريطانية في ٨ يونية ١٨١٤م، وفي اجتماع لاحق لأركان الوزارة المذكورة اتفق خلاله على عدم إثارة لموضوع المراسلات بأي حال من الأحوال مع الشيخ حتى يتم الانتهاء من المفاوضات مع شركة نفط الكويت[١].

ولقد أبدى المسؤولون البريطانيون قلقا كبيرا إزاء الاتصالات المستمرة بين الشيخ أحمد الجابر وابن سعود حول بعض الأمور المهمة بالنسبة لبريطانيا مثل امتياز البترول. بل إن هؤلاء المسؤولين البريطانيين اضطربوا عندما علموا بالزيارة التي ينوي ابن سعود القيام بها إلى الكويت. وعبروا عن وجهة نظر مفادها أن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها مخولة بأن تطلب من الشيخ أن يدير مراسلاته مع القوى الأجنبية عن طريقها بصورة قطعية، وقد عبر عن ذلك في اجتماع عقد في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٣٥م كما نوقشت مسألة إحكام سياسة بريطانيا تجاه حاكم الكويت في اجتماع آخر عقد في أول يناير ١٩٣٦م قبل ذهاب ـ دي جوالي ليتولى منصبه كمعتمد سياسي في الكويت. وأشير في ذلك الاجتماع إلى أنه بمجرد اتمام مفاوضات النفط الجارية فإنه سيجري السعي للتفاوض من أجل اتفاقية جديدة وشاملة مع الشيخ توضح الموقف توضيحا لا لبس فيه[٢]. وأوضح مكتب الهند بأن الحكومة البريطانية لم تدع أبدا حق توجيه مراسلات الشيخ بالرغم من أنها جعلت ديكسون Dickson يتقدم باقتراح غير رسمي إلى الشيخ بأن تتولى بريطانيا بنفسها إدارة مراسلات الشيخ إلا أن هذا الاقتراح قدم بصورة شخصية وغير حاسمة وبدون إصرار عليه[٣].

---

(١) F.O. 371/19977 suggests that in the view of Major Fowle's letter enclosed in India Official letter, copy E 1894/ 160391.

(٢) F.O.371/19977 From Mr.Rendel's letter No.E 1894/1603/ 91 to sir Ryan 22nd March 1936.

(٣) الباحثة. المصدر السابق ص ٢٢٧.

وبذلك نجد أن شيوخ الكويت مارسوا حقوقهم في إجراء الاتصالات والمراسلات مع راف الخارجية وبصورة خاصة مع ابن سعود، وأن بريطانيا لم تتمكن من منع هذه مالات وتلك المراسلات حيث تأكدت أنه ليس هناك في اتفاقياتها مع الكويت ما يقيد حرية خ بهذا الشأن، إلى درجة دعتها إلى التفكير بعقد اتفاقية جديدة مع الشيخ تكون أكثر تقديرا شمولاً.

وفيما يتعلق بممارسات حكام الكويت لحقوقهم في إدارة سياسة الكويت الخارجية فإن الأمر صر على الاتصالات والمراسلات بل تعداه إلى عقد الاتفاقية، وساعد على ذلك التطورات سية التي بلغتها الكويت في أعقاب إنتاج النفط، وما وصلت إليه من وعي ونضج سياسي ي ووطني أتاح لها إدارة شؤونها الخارجية تدريجيا، فعقدت معاهدة الدفاع المشترك مع كة العربية السعودية عام ١٩٤٧م. كما انفردت الكويت في عقد العديد من الاتفاقيات مع ، الشركات الأجنبية ومنها اتفاقية خاصة مع شركة النفط العربية المحدودة (شركة يابانية) في عام ١٩٥٨، وقد نص في هذه المعاهدات على أن شيخ الكويت قد عقد هذه الاتفاقيات بسلطاته المخولة له بوصفه حاكم الكويت. وذلك إلى جانب ما قام من تعاون وصلات بين بت وجامعة الدول العربية في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية[1].

وقد انضمت الكويت إلى الكثير من المنظمات العربية والدولية حتى قبل استقلالها عام ١ نذكر منها ما يلي كل منها:

الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية (في ٢٤/٧/١٩٥٩م.
الاتحاد البريدي العالمي (١٦/٢/١٩٦٠م).
نظمة الطيران المدني (٢٥/٤/١٩٦٠م).
منظمة الصحة العالمية (٩/٥/١٩٦٠).
منظمة اليونسكو (١٨/١١/١٩٦٠م).
منظمة العمل الدولية (١٣/٦/١٩٦١م).

وهكذا كان حكام الكويت على مر الزمن يعتبرون أنفسهم مستقلين في شؤونهم رفون ببلادهم تصرف الدولة المستقلة ذات السيادة، وبرزت الكويت على المسرح الدولي ة مستقلة قبل أن يعلن استقلالها رسميا عن بريطانيا في ١٩ حزيران عام ١٩٦١م.

احثة المصدر السابق ص ص ٤٥٠ ـ ٤٥٤.

خاتمـــــة

يتبين من خلال دراسة الأوضاع السياسية التي رافقت الكويت منذ إنشائها، وحتى إلغاء معاهدة الحماية البريطانية عام ١٩٦١، أن الكويت كانت تتمتع بكيان سياسي مستقل إلى حد بعيد. وأن ظاهرة الاستقلال تلك كانت نتيجة لتحلي حكامها بالحكمة وحسن الإدارة في معالجة أمور الدولة، والتعامل مع الأحداث المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة في مسيرتها التاريخية والحضارية.

فمنذ نشأة الكويت في ظل بني خالد، استطاع الكويتيون أن يحافظوا على كيانهم السياسي مع الأخذ بجميع مقومات النمو والتطور. وقد أحسن الكويتيون التعامل مع بني خالد وحافظوا على الصداقة معهم، وتعتبر الاتفاقية بين الجانبين خير دليل على ذلك. فالكويت في عهد بني خالد كانت تتمتع بكيانها السياسي المستقل وترتبط بعلاقات ودية مع بني خالد، وقد أكد هذه الحقيقة الرحالون الأوربيون ومنهم نيبور، وفرانسيس واردن، وغيرهما، وان اختلفوا بالتفاصيل أحيانا. وقد أثبتت الأحداث قدرة الكويت على المحافظة على استقلالها، حتى بعد أن أسقط الوهابيون حكم بني خالد في الإحساء ومنطقة الخليج العربي.

وقد استمرت الظاهرة الاستقلالية لدولة الكويت في عهد الدولة العثمانية، حيث تمسكت الكويت بالاستراتيجية السياسية الناجحة التي انتهجتها، والمتمثلة بحسن الجوار والعلاقات الودية، ورفض السيطرة أو النفوذ الأجنبي. وتشير الأحداث المختلفة إلى أن الدولة العثمانية حاولت في بعض الأحيان الانتقاص من السيادة الكويتية. والتدخل في شؤونها السياسية، إلا أن الكويت كانت ترفض ذلك بوسائل متعددة، ذاتية، أو بالاستعانة بالظروف الدولية المحيطة ومنها القوى الكبرى في ذلك الوقت وعلى رأسها بريطانيا. وكان النفوذ العثماني القوي يتمثل بالوجود السياسي والعسكري في العراق، وبخاصة البصرة، ومحاولاته المتعددة للنيل من استقلال الكويت، إلا أن الشيخ مبارك استطاع معالجة ذلك الأمر بكل حكمة واستطاع الحد من النفوذ العثماني، وذلك من خلال اتفاقية الحماية مع بريطانيا عام ١٨٩٩م.

وبعقد اتفاقية الحماية البريطانية على الكويت دخلت الكويت في عهد سياسي جديد، حيث حاولت بريطانيا أن تربط الكويت بدائرة نفوذها الممثلة بحكومة الهند البريطانية للاستفادة من موقعها وللمحافظة على مصالحها التجارية، إلا أن الأحداث أثبتت حرص وتمسك الكويت باستقلالها وتأكيده في كل مناسبة على المستويين المحلي والخارجي، ومنها ما ورد في المادة ١٣٢ من معاهدة «سيفر» لعام ١٩١٩، الذي أكده قرار المجلس البريطاني عام ١٩٢١، وما جاء في معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ حيث اعتبرت بريطانيا أن الكويت دولة عربية مستقلة تحت الحماية البريطانية وليست محمية بريطانية.

فما دامت بريطانيا نفسها قد اعترفت للكويت وإمارات الخليج العربي بالاستقلال تحت
ها، واعترفت لهم بالسيادة على إماراتهم، واعترفت للكويت بعد الحرب العالمية الأولى
ع خاص أكثر امتيازا من إمارات الخليج العربي، وأكثر استقلال وسيادة ـ فإن ذلك يؤكد
ل واضح استقلال الكويت في فترة ارتباطها بالحماية البريطانية، وأن الاتفاقيات الموقعة بين
خ مبارك والحكومة البريطانية فيما بين الأعوام من ١٨٩٩ ـ ١٩١٤م كانت هي الأساس
ي بنيت عليه وضعية الكويت الدولة في تلك الفترة وحتى حصولها على الاستقلال عام
١ . كما أنها هي العمود الذي ارتكزت عليه العلاقات البريطانية الكويتية ومسيرتها طوال
الحقبة من الزمن، والتي زادت على ستين عاما. وأنها جميعها لا تسلب الكويت سيادتها
قلالها، وإنما أدخلت عليها بعض القيود والاشتراطات. ولكونها وضعت لمواجهة ظروف
في وقتها فهي ليست ذات صفة دائمة، وذلك ما أقرته الحكومة البريطانية ضمنا لدى ولاية
حاكم جديد إذ إنها كانت تلتزم له بما تعهدت به من قبل لسلفه، ما دام الحاكم الجديد يلتزم
ا بما التزم به سلفه. وفي كل هذه الأمور ما يؤكد استقلال الكويت في ظل الحماية البريطانية
الأمر الذي أكدته بريطانيا نفسها في كافة المناسبات.

وقد توجت الكويت استقلالها التام عند الغاء معاهدة الحماية ـ بالاتفاق مع بريطانيا في
يونيو (حزيران) عام ١٩٦١ فبرزت على الساحة كدولة عربية مستقلة متمتعة بكامل مقومات
ادة ومفاهيمها.

وثائق غير منشورة:

أولا: وثائق عثمانية:

١ ــ وثيقة رقم (١١١) من دفتر المهمة العثماني صحيفة طم ٧١٣ مرسلة من علي باشا والي البصرة إلى الباب العالي بتاريخ ٢ رجب ١١١٣ هـ/١٧٠١م.

٢ ــ وثيقتان عثمانيتان مؤرختان بعام ١١١٤هـ والموافق ١٧٠٢م موجهتان إلى متصرف سنجق الكويت.

٣ ــ مذكرات مدحت باشا (ترجمة حاله) من وثائق وزارة الخارجية الكويتية.

٤ ــ كتاب من مدحت باشا (والي بغداد) إلى الصدر الأعظم (رئيس مجلس الوزراء والنطار) دفتر المهمة العثماني، بتاريخ ٨ ذي القعدة ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م.

ثانيا: وثائق بريطانية:

١ ــ وثائق مكتب الهند (India Ofice)

— Factory Record Persia and Persian Gulf Vol 8, Serial No. 1532.
— Factory Record, Vol. 19. Letter No. 1652, 18th Juy 1795.
— L/P & S111/B391 Confidential (1980) British Poli-Ficale relations with Kuwait, F.O. March, 27l, 1922.
— L/P & S/181 B395 India Office.
— British relation with Turky in the Gulf, Government of India, Political & Secret library.
— I.O. Correspondence, Part End 6 in No. 42 Gov. of India. 1899.
— I.O.R/15/1/53/44 No. 124 Agency Kuwait 1918 to Civil Commissioner Baghdad.
— India Office B395 Kuwait 1908-1928
P.4224128
— I.O.R./15/1653/49 Conf Administration Report of Kuwait for year 1932.
— Kuwait order in council, India Office L/18/B395.

٢ ــ دار السجلات العامة (Public Record Office) الملفات التالية:

- F.O 78/5/113 1898
F.O. 78/5/114 1899
F.O. 371/5270 1920
F.O. 371/1892 1933
F.O. 195. 1944/Dated 1871

كتب وثائقية :

Coqch & Temperley British Documents on the Origins of ar 1898-1919. Vol X. 11 the last years of peace, London 1938.

: وثائق حكومة الهند الموجودة في المكتبة المركزية لدولة الكويت والمصنفة تحت الرمز ٢٠)

ما : وثائق عربية ومخطوطات عربية :

سورة وثيقة وقف بساتين نخل الإحساء (المقدمة من بني خالد للعتوب) على مسجد آل خليفة في كويت.

سرير سري أعدته وزارة الخارجية الكويتية عن وضع الكويت التاريخي بالنسبة للدولة عربية.

طوطة لؤلؤتي البحرين وقرتي العينين لأحمد بن يوسف الدرزي.

يان الثالث لحكومة الكويت (بمناسبة مطالبة عبدالكريم قاسم بضم الكويت) الصادر ريخ ١٥/٧/١٩٦١م.

المراجع والمصادر العربية:

١ ــ أبو حاكمة (د. احمد مصطفى): تاريخ الكويت الحديث، الكويت ذات السلاسل ١٩٨٤م، الطبعة الأولى.

٢ ــ ابن غنام (حسين) روضة الأفكار والأفهام في مرتادحال الإمام (نسخة مصورة) المتحف البريطاني.

٣ ــ د. جمال زكريا قاسم: موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الإحساء، مستخرج من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد ١٧، سنة ١٩٧٠م.

٤ ــ د. حسين البحارنة، دول الخليج العربي الحديث (بيروت ١٩٧٣).

٥ ــ خالد سعود الزيد، الكويت في دليل الخليج (لوريمر دار الكويت)، الطبعة الأولى ١٩٨١.

٦ ــ خالد العدساني، نصف عام من الحكم النيابي في الكويت، بيروت ١٩٤٧م.

٧ ــ د. سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي، معهد الدراسات العربية والعالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٦٠م.

٨ ــ د. عبدالعزيز نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة.

٩ ــ د. ميمونة الصباح:

١ ـ الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت، عام ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢ ـ الكويت حضارة وتاريخ، الكويت ١٤٠٦هـ/١٩٨٩م.

٣ ـ رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان «العلاقات الكويتية النجدية في الفترة ١٨٩٦ ـ ١٩٣٩».

المراجع والمصادر الأجنبية:

— Buckingham James Silk: Travel in Assyria ect London 1773.

— Frazal: India under Curzon and Afer, London, 1956.

— Neibhr Carsten, Arabia and other countries in the East translated in the English by Robert Hersan (Two Vols. Edinburgh 1797)

— Pelly Livis, (Record four around the northern of the Persian Gulf, Transaction of Bombay Geographical Society No. 35 (1863-1864).

— Whigham N.J: The Persian problem, London 1903.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

مجلة فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

منبر بارز للأكاديميين العرب
تأسس عام 1973

رئيس التحرير :
أ. د. فهد ثاقب الثاقب

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريال، قطر (10) ريال، الامارات (10) درهم، البحرين (١,٠) دينار، عُمان (١,٠) ريال، العراق (١,٠) دينار، الأردن (750) فلس، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (500) فلس، ليبيا (5) دينار، مصر (1,5) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (35) ليرة، اليمن الشمالي (10) ريال، المغرب (15) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5,5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	8,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولار	30 دولار	40 دولار	50 دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولار	110 دولار	150 دولار	180 دولار

● تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(1) اما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج / فرع العديلية.

توجه جميع المراسلات إلى : رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص.ب: 5486 صفاة

الكويت. هاتف : 2549421 / 2549387 - تلكس : 22616 الكويت